





رسالة في اصول  
الاعتقادات

رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات

اما قدس سره  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات

٧

کتابخانه دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد  
شماره ۲۳۵۱۶ تاریخ ۸/۱۱/۸۶

۱۵۷۸

بازار





بسم الله الرحمن الرحيم و برسمين

محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الطاهري من صلوات الله عليهم  
سائر كل من ظلمنا **قال** في المصباح وان لا قول للمباني وان لم ياتوا في ذلك بشي  
صحيح **اقول** وانا الاقل الاول محمد باقر بن محمد باقر بن محمد باقر بن محمد باقر بن محمد باقر  
ان قوله ليس بحجة وقد ثبت في علم الأصول ان بيان لا حجة الا قول الله وحجة المصنفين  
ثم ولنا استدلنا المصنفين في الحج وما جازنا بحجة قول من يؤمن بخطأه وكون ذلك  
شعار مذهبنا اظهر من الشمس واشهر من ان تحصى على اننا في المذهب فضلا من  
واولنا من العقل والنقل على ذلك مع انه منظار في من عاين الظهور وانما حجة  
من العامة سيما لاكتافه وقد سئل الامام الى حذيفة استدلنا بالطريقين ورويت الامام  
من الشايعين بيننا وبين من حالنا حتى انما حجة الامم فعلهم ودينهم كما انما حجة  
مع خصمهم وبلغتوا الشبهة هذا الخاصة ويعيهم في اختصم في ذلك بل وجها  
يظهر ان ذلك مع هذا السبب الاحتياج الى حجة في كل زمان هذا كله مضافا الى ما روي في  
الكتاب والتمسوا من النهي عن العمل بغير العلم والعمل بالنقل والتقليد ولا شك ان  
قول المجتهد داخل في الكلام مع ان الامم عدم حجة غير العلم سيما في الحكم  
الشرعي لا في غير من خطر العظيم والضرر الجسيم ولا شك ان الامم فيها عليه الشد بدوا  
الشك انما لا يتحقق على المطلق مع ان هذا لا يصلح مسلم عند الاخباريين والمجتهدين في حجة  
العامة ايضا ولنا في اصول الفقه في كل موضع يتسكون بظن بطلان بطلان حجة ولنا  
الكامل يتصور بحجة الاحتجاج في الظاهر من الكتاب والسنة فالتبع بان الظواهر ليست  
بحجة الا بالليل ولا بالليل سوى الاحتجاج فيهم فبانوا الدور الى غير ذلك كما لا يخفى على المتأمنين  
في اصول الفقه ايضا الحكم الشرعي ليس الا بالنسبة الى الشرع وحكم المجتهد صادر عن المجتهد هو  
ليس شرع في نفسه انه من الشرع قال الظن لا لا يفتي من نفسه شيئا مع ان احكامهم الخالصة متعارفة  
بل بخلافه فلا يكون حجج مقلوننا وانما حكم الشرع ليس من مذهب المجتهد الا من المجتهد

كونه ظنا فكون احدهما عين الاخر فاسد خبرها وكونه يجب كان الاخر شرعا وبكفي حجة  
له يتوقف على البطلان وايضا لو لا الدليل على كون حجة المجتهد حجة للعامة كما مثل ظني  
الحاصل من الروي والاصطلاح وقول القاسم بن جاهد وقول الشافعي الا بغير ان الشافعي  
وجها افضل لمن ظن من قول الشافعي اقوى من الحاصل من قول المجتهد وكذا الرضا في من  
الرضا في وهكذا وايضا كما قال الميت ان احكم كذا فلا ان الميت لا قول له بل هو قول المجتهد  
انفقوا في ذلك حتى انهم ادعوا التمام الشيعة وضربوا مذهب الشيعة مثل حرمات الدين والقبائل  
بل ورتبا صار ذلك من حصيلات الشيعة لان جمهور العامة على خلاف ذلك في حجة حجة  
قوله في القياس وقد سئل عن الميت وكفى في احوال اهل البيت من قول الميت في  
حكم حصل من قوله في عدم حجة وقوله جرحا بطريق اولي مما ينبغي ان لا يترك في حجة حجة  
له ولو فرض ان شاذ من المتأخرين منا وافق العامة ولو لم يعرف هذا مشاء لزيادة الظن  
بقول المعظم بغير متنا لوهو عندنا وعلى من هو القياس الوهم فالظن لا الا على من وعلى من  
ارتفاع الظن ايضا مع انه في غاية البعد فالتك لا اقل منه في تلك والردود وكيف تفتت  
تقبل بغير متنا وحجة وكيف يرجح قولنا اننا على قول المعظم هذا طاعة اهل الشاذ حيا واما اننا  
كانت سببا في رد على جميع ما ذكرنا انما لا شذنا الى قوله مع كونه سببا في رد دورا وما لا واما اننا  
قلت ما ذكره المصنف بعد بالنسبة الى العامة اهل القائل غير المطع باقوال العلماء قلت اشهر  
من العلماء ما ذكرناه استشهدوا بالشعير المذبح العامي على فزون المجتهد الميت مع عدم الملاحة على  
ذكرنا انما لا يتحقق سببا لكن هذا ظن خطأ من حجة عدم الملاحة حقيقة القائل فلو كان مثل  
هذا حجة للعامة لكان الظن الحاصل له بخلاف قوي العقول على بل بغير هذا ونقصها يكون  
من حجة جهالة وغفلة من خطاها يكون حجة له بحجة عليه الحكم به وبعد فجز هذا وضع هذا  
لا وجه له للمجتهد ولا اعتبار قول حيا كان او ميتا بل يكون المتأخر على ظن وخيال حاصل  
من حجة من المجتهد وان كان من شخص هو النفس بقوله المجتهد والكافر او الكافر او الكافر او الكافر  
او غير ذلك وغير ما فيه والظن المجتهد انما هو ما لم يكون ولا بعد الموت لا ظن والظن في وقت لا في



لحين ذواله والظن سابقا او العدم ظنه في وقت لاحق فيحصل له الزود والتوقع لا يجوز  
والعمل بظنه السابق ولا لقلده بعد اطلاع على توقفه ثم قبل الاطلاع بما يبيح وانما ضد  
ان الحجة انما هو حكم الشارع لا حكم المجتهد وحكم المجتهد لو كان حجة ومعويا مكان حكم الشارع  
انما يكون لظنه حكم الشارع فاذا انعدم الظن مع وجود ما وانعدم هو فلا يبقى لظنه قطعا  
لان بانعدامه ينقطع العلة قد يبينه وبين حكم الشارع فاي يبيح حجة ومعويا مكان ما هذا  
استصحابا منقول على القول بحجة الاستصحاب الا يقولون بحجة مثلا قلند مع ان الاستصحاب بحجة  
او لا يستقيم موضع الحكم وهذا انعدم ما هو محال في الاستحالة والافتقار وانعدام من حجة  
ان الظن في الشارع والظنون صنف خاص فيه بالعدم بالبدنية وبالعوضا وهو متفق عليه  
وليس المراد مطابق للظنون لانه محال اليقيني رجحانه اي الجمع مع ان الاصل عدم تحقق ظن  
غير ما ذكر وهو انوي من ذلك الاستصحاب انه لا يتقدم ان يكون للنفس ظن فهو يتحقق ظن  
مذكور وهو انوي من ذلك الاستصحاب انه لا يتقدم ان يكون للنفس ظن فهو يتحقق ظن هذا  
انعدم بغيره لو كان من غير صبي مقامه خلافا لادنى استصحاب ان نفس الناطقة بهذا الحزن يحصل  
لا يقبل ولا يحصل لا يحصل له الظن لانه خلافا للعقول والمنقول بل في ما تقدم ان قول  
غير المعصوم ليس بحجة خلافا لاشك ان المجتهد ليس بمعصوم فلا يكون قوله حجة جزا ولا قال خلافون  
بعد حجة غير المعصوم وفقها حجة وجوب الاحتياط اما المجتهدون منهم وان قالوا بحجة قول  
غير المعصوم في الجملة لكن عنوا كورا والقائل بوجوب الاحتياط لا يتقدم ويكون حجة على القائل  
ومن لم يبلغ رتبة الاحتياط لا يتقدم له ان لا يقول بحجة غير ما ذكر بل هو موهوم بخلوه  
نعت المناهج له ما ليس بحجة ولعلم بذا انهم قبل على حجة الصدرا التي قالوا بحجة المناهج من ذلك  
ايضا ويجوز ان مثل ظن القائل ويخلو تحت الاستدلال والقوى والاولى ان لا على عدم حجة قول  
غير المعصوم وحرفه العمل به بل في الحقيقة قول المجتهد ليس عند حجة اصل بل حجة الادلة والادلة  
على حجة القائل الذي يشار بهادة العلويين لو لم يكن ذلك الشارع على اعتبارها بما جازها  
الشارع معتبر في الحكمائها خلا للظنون المحقرة مثل الظن كما حصل من اهل النجوم وقول القائل

سواء بل رتبها يحصل من الامور المتعبرة عن اقوى مضار المعلوم ان الحجة هو حكم الشارع وتلك  
وان الحكم الشرعي هو حكمه باعتبارها امانته وابدأ معرفتها ذكرنا في الحجة عليك ان اللان على  
المعنى كان المطالبة بل حجة قول المجتهد اي ايضا او لا بشأن به لا المطالبة بل حجة قول المجتهد  
هو غير المعصوم مع ان الاصل عدم حجة كل احد لان الاصل بحجة قول كل احد حتى انه انما يطالب بطلب  
منه فلا يفتى لعله اذ انما على حجة قول المجتهد يحمل حيزه ومبني فلم يخرجوا قول الميت مع انه  
لهم خصص من تلك مع كون ما ذكرنا خلافا لظاهر قوله فقول اي عموم دل على ذلك لما اورد  
والاخبار في القدر القدر الذي يفهم منها ونبأ در هو كذا اما ان يد فلا ولو في طائفة  
عليه واما الاجماع فقد نقل الاجماع على بغير حجة قول الميت وهذا هو الظن في قاضي العظم  
فلا يوجب الاحتياط على المنع فكيف يتبع الحجة نعم المشهور عند العامة حجة قول الميت ايضا  
فاذا على اجماع طائفة الاضائة وهذا مع كونها قايما على ما مع الفارقة لما استبان  
الميت لا ظن له ورتبنا اقترافه بان المجتهد الغائب يجوز ان يكون ذايه تغير فكيف الميت لا يتحقق  
ان هذا الاثر في طائفة السامعة لان الماء بالاعتقاد ان كان قايما للميت بالغائب  
فاذا لان القياس عندنا حرم وقد عرفنا ان قول المجتهد انه قوله ليس بحجة حتى يجوز ان يحصل  
بل الحجة هو ما راجع اعتباره فعلى اي تقدير يتم الدلالة لفعل به واما الذي قد عرفت فلا لندم الدليل  
والغائب في الدليل دون الميت بل لا وجه لثبوت حجة المجتهد والراي ما نعلم بكيف يتحقق قول  
معبر للمجتهد الا فاشاد بعمل الادلة والافاظ على العرف من النادرة لا يرى واما بان القائل  
مع كونها عندنا بالظن مع الفارق لما عرفت واذن الغائب يظنون القائل على طائفة من طائفة  
حتى يثبت مخالفة وهذا استصحابا في موضع الحكم الشرعي مسلم صد الاخبار بان ايضا على الميت  
فان موضوع الاستصحاب انفسا مضادا الى انه لا يمكن في صوته من ازال الظن ويحظر ان يقال في عدم  
حصول اعتقاد الخصم اليقين بالصدق او اليقين بالخطا او الاستصحابا هو الحكم بالاستدلال على ما هو  
منه يثبتون بيقين لا تنقطع وقد حصل الانقطاع ولما بعد لا يتقطع فلهذا قد تارة ما حشر  
وعلى تقدير الصدق يكون احداث ما هو اخر لا دخل له في الاستصحابا وايضا المجتهد بالمعصوم



من اى يعرف ان المجتهد الاخرى اخطا سيما وان يكون الاول شهرا عرف ضروفا اذا كان الاخر  
 شهرا واعرف غلطا يرفع ايضا لا من ليس يفهم وينك الكلام على الموافقة للدلالة وانما حتى  
 يكون جارا جردا على ما عرف ولا يفقد المعنى ان المجتهد قوله ما هو من الادلة فكيف  
 يجعل تقليد موقوف على الاستقصا فان قلت اذا كان عندنا اهل ان قول المجتهد ما هو عن  
 الاول لا الشرعية بل وان كان من الادلة ولو لم يمتنع لا يخلو ما في الادلة من ذلك ليس  
 الكلام في صحة كل فعل للمعالي بل فيما يجمع للمعالي ان يفعل ولا فالمعالي بفعل العوام ايضا  
 السابغ من الشرع وان حق فان قلت كلام بالنسبة الى المعالي والمجتهد كما ذكرنا لكن العالم  
 القائل الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد من جهة انه لم يحصل جميع شرائطه يمكن ان يعلم ان  
 قول المجتهد موافق للدليل بقول الاخر غير موافق له فقلنا الاول ادعاء لا تقليد الاخر وانما كانت  
 مثل هذا العالم ان كان معتقدا لصدق اجازة الاجتهاد والقنوى عالم تجمع شرائطه الشرعية  
 لاجور يكون عارفا بان اجازة تلك الشرائط ليس الاوجه صحة الفهم وهو ما بينه ولا يجوز ان  
 عن اخطا وان مع عدم تلك الشرائط او استقامتها لا اعتداد به لان الفهم لا يوثق ولا المعنى  
 ومع ذلك معتقدا انه غير صحيح لجميع تلك الشرائط والاحكام فكيف لا يجتهد ومع ذلك  
 يعتقد ان المجتهد الذي هو جدير بدرجة الاجتهاد لا يخطئ في اجازة تلك الشرائط ومع جميع ذلك  
 يثاق لما انكم بان المجتهد مذهب واعيا ومجتهد خاطرا لها سيما وان لا يجوز اخطا على نفسه  
 ذلك مع اعتدائه بعدم تحقيق ما هو شرط في صحة الفهم وصوله بشي وبصره باخطا لا يجمع  
 لشرائط الصحة والصوابية ويجوز اخطا على نفسه كمن حكم حكما ما جازا به مخالفا فانه مع  
 اعتدائه بعدم صحة فهمه لعدم استيفاء شرط الصحة مضافا الى ان مسئلة تقليد المجتهد مع مخالفة  
 المعروف والمشهور بين الشيعة والادلة العاطفة التي اشرنا اليها لغير غيرى بالاجتهاد في اجازة  
 مع اعتدائه بعدم اليقين درجة الاجتهاد سيما بالنسبة الى الذي لم يقبل بل حد من تقليد  
 المسلمين ثم هو في من خلاف بعض المالكين من المتأخرين صدق عندهم في ان لا يظنهم من صبي  
 ثامل فتدبر لسلطان فاسد لا يستحق تحقيق على من لا ادنى ثامل وان لم يكون من العلماء

وان كان مثل هذا العالم غير معتقد بشرائط القنوى للاجتهاد ولا يجوز ان يكون من المجتهدين  
 ولا المتعلمين لهم في ذلك فانما ان يكون من المجتهدين ولا امر الاجتهاد بين فهم من  
 التقليد فكيف تقليد لليت او اما ان لا يكون من المجتهدين ولا من الاجتهاد بين فهم  
 فانما جسد طريقته وعقيدته فان كان من المجتهدين في موضع واحد وما ذكره الاجتهاد بين فهم  
 في موضع واحد وان الكل يرون منه يقول ان كان في الاول له موافقة القنوى لها فلا وجه  
 لتقليد ورفع اليد عن الاول لا بل جاز له حال المجتهد فانما في المجتهد جازية ايضا حتى  
 انه في الحقيقة ليس تقليدا لليت بل عين الاجتهاد ومنه لو صح وكما ظهر حال استقصا المعنى  
 من مع انك قد عرفت ان التقليد في نفسه محرم فمخيم تقليد احمى بالنسبة الى المعالي فالجواز  
 المعالي بحرية التقليد وعند المجتهد يصح اعتماد على فهمه ودراية فكيف تقليد من  
 دليل ثم انما في صحة معتقده جواز بناء عليه وان لم يكن عرفا للدلالة والموافقة في معنى  
 انما يتبدلها لادخال المعالي وحكما لا استقصا للمجتهد قد من في اولها الى اخرها لادخالها  
 من ان عندنا المعالي للمجتهد ان لم يكن حاله خالفا في هذا لكن صحة زايه عند كيف يجوز  
 تقليد المجتهد وكيف حق المجتهد مثل هذا العالم اعتماد على زايه في مسئلة التقليد  
 سيما ما بيننا ما اشرنا اليه ان تقليد فيهما ايضا يكون في تقليد اجازة فان قلت ووجه  
 بعض الاجتهاد امرهم بما يراى الكذب للادلة وقد قلت لا خفا في ان تلك الكتب التي  
 ولا شك في ان الاجتهاد لا يثبت من الراوى بل هو حجة واعا على ان لا نزاع ولا  
 في ان كتب الفناوى ايضا تنفع نفعها عظيما للفقهاء بل لا يكاد يمكن الاستغناء عنها الا في حصرها  
 بل لا يمكن الوفاق في الاصل والواقع بعد غيبة الزائدة سيما ان بعد غيبة هاتان معارفهما  
 والوفاق واليقين في الفقه للاجتهاد وزجها منهم وجمعهم ومعرفة الحق والتقليد في  
 وخلاف التقية والشهر بين الاجتهاد وانما نادى ولا سلطانا حافظه لكن موقوف على  
 ملا حظها بل تنفع كثير المتعلمين ايضا اولواها لم يمكنهم الا من العلم بكتاب  
 الفقهاء حيث ضبطوا ونقوا وفروا البقية وجمعوا ونقوا وفروا فان قلت لو لم يجز تقليد







فان لا يفتقر الى موجب بل يصح عنه تارة ولا يفتقر الى موجب مع تارة <sup>مفاد</sup> ولا يفتقر الى موجب من غير تارة  
فان نفي قول الفاعل وجوده بالان اوصد ميا لزم صدوره عن الفاعل لمختاراً له فاعلم  
انه يجب حكمه بصدوره عنه وعدمه بخلاف حكمه قطعاً مع انه قادر على الترتيب كما انه ربما يقطع قطعاً  
لا يغيره مثل ولا بد ان يربى الى ما كان او غيرهما بان زيدا مثلاً فيصير عنه <sup>الاول</sup> الكثرة  
ترك الترتيب مع انه يجب من انفسنا انه قادر على الترتيب ونقول ان الترتيب غير ممكن بمعنى انه لا يتحقق من جبا  
ولا يتحقق الا لزم ان لا يكون قطعاً قطعاً مع انه ليس كذلك قطعاً يجوز تحقيقه في ما يقطع به فهو  
ممكن بهذا المعنى وثابتاً انما يجب حكمه بالصدور مع انه ضروري في كل الترتيب كما في حركات الشمس والقمر  
ان زعمه المعنى الاول غشاً الاول ومنع كون الفعل اضطرارياً ولو ضابطت نفساً فيكون مثل هذا  
او اضطرارياً في غير قابل للحسن والقيح العقل بين فان العقل مع حكمه بالان والكل في مصبك عن  
قطعاً بحكمه حسنة او فحمة وليس قطعاً بالصدور وان الترتيب غير ممكن بالمعنى الاول فانما هو في  
بين حكمه اصله مع ان عدم الوجود ان كان احتمال عدم المنع المنع وافتم انه كان يحكم العقل  
الفعل لك ربما يقطع بصدوره عند تحققه لزم لا صدوره عند تحققه مع حكمه بالحسن والقيح  
فيحصل القطع بان زيدا لاني بالبحر بهذا الزاوية تشهد من الناس ولا يتركها لم يحصل لقوة  
وان حصلت بتركيب جوا بالابلية في القاتلة وملا حظاً عادية وعاداتها وخالها وحالها  
وانه قد حصل بينهما المواءمة وهذا لا سبب الكثير وان بينهما محبة شديدة وعلاقة مفرطة  
والها خوفهما من احدتهما ونفقت ولان غير دانه قد حصل في كل منهما الامور المشبهة بالاسباب المحببة  
او غير ذلك من الامور والعلل الكثير لا ينبغي ان يقال ان مل وفرصة الترتيب مع ذلك يحكم العقل  
بشيء ولا يمنع من قطعاً لغيره مع ان احتمال ان كان الشئ الكثرة انما ممن غير من هذا القبيل فان  
يحكم ان القادر المختار حال الاعتبار في فعله متروك صدوره لزم الترتيب في فعله عند وجوده  
مع حكمه بالحسن والقيح لكان القدرة مع ان قال كونه من هذا القبيل كان على ان غير المستلزام  
كونه من اللزوم الصدور وان المعنى الثاني اظهر لظن مختاراً كما بانك انه ونقول ان الفاعل قادر  
على الترتيب وليس لزم الصدور بل تلك المعنى قولك ان انفسه انما ردت المختاراً بالنظر

تحقق

تحقق الفعل ونفعية ولا تحلله غشاً ولا انفساً ونقول صدوره وجوده لزم وبسبب الفعل  
لزم الصدور بالمعنى الاول وان كان غير لازم الصدور بالمعنى الثاني فاذ لم يفتقر الى  
موجب اخر حتى يلزم السلس ولا يكون لها اضطرارياً غير قابل للحسن والقيح العقل بين حتى  
يثبت مطلوباً والسند ما عرفت وان اردت الاضطرار بالنظر في نفس من الفاعل فاعلم  
كأنه لا يفتقر الى صدوره عند انفسه ونقول صدوره الفعل بالمرجح وعند بعض  
فان يكون اتفاقاً فان قلت فاذ كنت في الفرق بين اللزوم الصدور بالمعنى الاول واللزوم  
الصدور بالمعنى الثاني انما هو ظاهر في ظاهره وفي باطنه النظر انما عند التام فلا بد  
ان لا يكون فرقاً وذلك لان العلم بالصدور ليس عليه له لاهر العالم والممكن لا يوجد  
لاستحالة الترتيب في غير مرجح ومع العلم لا يجوز الخلف لاستلزامه الترتيب بالمرجح فوجب  
فان يقطع بوجوده لا يكون له ما يجب وجوه بقدر على تركه فلما العاقل المنصف اعطى  
نفسه وراجع الى وجدانه يجب ان يفتقر في نفسه الى فعله في الاحتمال هو قادر على  
تركه دون تفاوت بينه وبين سائر ما يجب في نفسه وقادر ان لا يتركه العلم ان ذلك  
هذا ان دليلك على تقدير تمامية وفائدة العلم لا يتم كونه هذا العلم اقوى من العلم المحاصل لنا  
بالوحدان فلا ينبغي في الالتزام الغرض علمنا على اننا نقول ان صفات ما بين وجوده وجوده  
بالمعنى الثاني انفسه استحالة الترتيب وبين القدرة على ذلك الذي وادى بهما  
بين علمها كيف وكثيراً ما منع منغيباً بعض المنغيبات اما ان عن القدرة على المنع ف  
قلت على ما ذكرت يكون من شرطها الوجود عدم المنع في جانب القدرة فقلت ان قلت  
فما لم يرد ذلك لعدم لم يجب الوجود فانه صدوره جواً في شئ مستلزم بعدم وجوده في شئ  
واذا وجب فامنع القدرة على الترتيب فان قلت نعم فيجب سد مطالبته انما على المتأخر  
قلت انما هو ان لزم السلس لولم يتحقق المتأخره وذلك لانه على هذا يكون من شرط  
هذا لعدم عدم المنع من جواً في جانب القدرة ونسفل الكلام اليه وهكذا قلنا ان  
استحالة هذا السلس لكونه في الالهام ثم فان قلت الماهية العلة الثانية في



جميع ما يتوقف عليه العلم من شرائط وغيرها فلهذا لا يمكن التخليق بغير تلك شرائط  
المسافة بعد جملتها ثم وثاينا ان الوجوب انتهى فمقتضى استحالة الرجوع انما هو الوجوب  
لنحو العلة فان قلت تنقل الكلام الى العلة ونقول اما ان يكون وجودها واجبا  
في نفس الامر على الثاني بل لها في علة موجودة وتنقل الكلام الى العلة تلك العلة ورد  
وهكذا فيلزم التسليم وهو محال فلا بد من ان ينتهي الى ان سيجاء الى ان الذات تنفصل  
وعلى ان يتغير كيف يتغير على الترتيب فلنا يجوز ان يكون محال في علة خلق خلقا قادرا  
على ان يفعل عنه فلهذا على الترتيب ان يكون علة من الفعل كما يجد من له وانه  
او الاختار وادراكه عند الترتيب يجب فيفعل مع قدرته على الترتيب ولا يكون  
ماضاف من ذلك فان قلت رتبة العلة والمقدور قابل على هذا يجب من قولك ما وجد في  
وكيف يتغير على الترتيب ما فيه ان اردت من وجوب الوجود ما جرم فادركنا فاما فاة ممنوعة بل  
مستقيمة وان اردت من غير فادركنا عدم جواز التخليق بالمعنى التي هي انك فان قلت التخليق  
مستلزم لتتبع وجوه ذلك لاننا نقول مع وجود جميع ما يتوقف عليه الفعل لو فرض من جهة  
ترتبه على الترتيب لزم الرجوع بلا مرجع فلهذا هو محال ومستلزم المحال محال فيكون التخليق محال  
جائز بالمعنى الذي وردنا فقلت ان اردت من استحالة الترتيب جميع انه لا يجوز بالمعنى الذي هو  
تحقيق الترتيب فادركنا عدم جواز التخليق بالمعنى الذي هو الترتيب وان اردت من استحالة  
بذلك المعنى فقلت انما لا يرجع وجعلنا فادركنا من جاز بالمعنى الذي هو الترتيب  
فلهذا ذكرنا ان الموجد بين الطرفين المرجح وبين الفاعل المختار فيقبل الثاني ويجعل  
انما اذا وجد فلا نسلم انه يجد ما ذكرنا بل نقول انه يجد غير جاز بالمعنى الذي هو الترتيب فقلت  
على ما ذكرنا يجوز الرجوع بل مرجع مع انه في الف للمعنى من انفسنا بالضرورة تلك آفة نجد  
ان المختار في حال الاختيار لا يرجع الا بمرجع جاز في الترتيب في القدر من محتاج اليه فلا  
عرفت خديهم وتزيت بعضنا المال باننا لو راينا عندنا في قافا فاما وعرضنا انه لا يكون  
هنا مرجع للأكل صلا نجد انفسنا اننا قادرون وممكنون فادركنا بآية واحدة وقد

ومضم

ومضاه في الفهم بل بعد ان عدم المرجح لا يجعلنا يجب بغيره برفع الترتيب والاختيار هنا  
ولو لم يكن منصف نفسه بغير ما ذكرنا بل لا أمل فان قلت ان كان المختار لا يرجع الا بالمرجع فلهذا  
المعنى لا بد من علة ومعها لا يمكن التخليق لمرئى يكون ولا يفتد على الرجوع من دون مرجع  
فلهذا يظهر الجواب ما مر فادركنا ولو مشتت تزييدك ونقول يمكن ان يكون الفاعل المذكور  
مستطوعا على حاله بغير اختيار و بربد الرجوع عند حاله بها يمكن ويقدر على ذلك الرجوع في  
مرجوعه ايضا على محله فان قلت انما كان متمكنا على الرجوع والمرجوع وهو بالانظر له يمكن سوا  
فاما العلة فانه لا يؤثر في المرجوع ولا يمنع مقتضى العلة الاولى ابا قانا لعل هذا السؤال ليس  
موضعه بغير ما مر فراجع انما نقول العلة دونها لا تولى لكن هذا لا يمنع الترتيب والقدرة  
على الترتيب على ما عرفنا فان قلت القدرة انما تؤثر في الترتيب مقتضى العلة الاولى فيكون لا معدوم  
ببقيته العقل حاكم بالفرق بين ان الفعل لا يقدري على الترتيب وان الفعل لا يقدري عليه وانه لا يخفى  
منا في ان الاول لا يكون ايضا بل حسن والفعول العقل واستحقاق الترتيب والعلة دون الثاني كما  
اليه على ان الظن كاف في الترتيب بل الام ايضا فان النظر لا يمنع من محو تبايع ان المعارض فطريقا قليلا  
كاهر فلهذا نتبعها وانما لا يضا على انه لا افلا فتركه فطريقا بل انما لا يتركها على انه لا يتركها  
ذكرت بين الدوام والاداء وان فادركنا انما لا يتركها بطريقا لا يتركها بطريقا فادركنا  
عدم التأثير والفعول بل يخلو فلهذا كما اخرج عن رتبة الطبيعة فادركنا انما لا يتركها ولا يكون  
يقدر به الا بالمرجع فقلت ان اردت من انما لا يتركها من رتبة وعلى الثاني يكون فلهذا فطريقا  
وعلى الاول صادر منه باختياره لم لا يكون انما لا يتركها ان يكون ايضا اضطراريا وعلى الاول فادركنا  
فلهذا اضطراريا فلهذا بالاختيار لم لا يكون بغير اذرة وتنقل الكلام الى الثاني وهذا هو المستلزم  
هو فلهذا ان يكون بغير اختيار يكون الفعل اضطراريا فادركنا الاول وانما يجب  
فلهذا انما لا يتركها الا اذرة صادرة منه وباختياره ولا تملك اختياره صلا على اذرة  
لنرجع المختار من كل فلهذا الا اذرة لا من كان اردت ايضا بالادارة فقلت ههنا واضطرار  
اصطلاحهم ولا يمتلئ بوجهنا فعلا بغير اختيارا فلهذا الفرق فلهذا العقل يحكمه والفعل اذا كان اختيارا



۲. روح و فکر و انشا  
و بدن  
۳

لا تتركه

[illegible]



اعلم ان قدما استولى على إطلاق الخلاف في ان ما لا يتم الواجب الادبي وكان مقدرا له وجوبه انما هو  
لا يقبلوا هذا الإطلاق وقسموا الواجب الى مطلق مشروط وفرض تحقيقه لمطلقا بما لا يقيد وجوبه  
بشروط عليه وجوده من حيث هو كذلك واعتبرت لهجية الاشارة الى الإطلاق والتقييد بغيره  
والشروط بما فيه وجوده ما يتوقف عليه وجوده من حيث هو كذلك واعتبرت لهجية الاشارة الى الإطلاق  
والتقييد بغيره بالنسبة الى المقتضى المحض فيجوز ان يكون الواجب المطلق مقيدا بالنسبة  
مقتضى اختلافه فاما بالنسبة الى العدة المشروطية في المقتضى وعلية بالنسبة الى مقتضى  
بالنسبة الى الشيء مطلقا فيجوز ان يكون الثاني دون الاول فاطلاقهم وجوب ما لا يتم الواجب غير دخول  
مقتضى المقتضى واجاب بعض المحققين من ان الاطلاق الواجب المشروط قبل تحقيق شرط وجوده فجاز ان  
اسم المقتضى لا يمنع تجارها فلا يدخل في إطلاقهم وهذا من اركان القائل ان يقول ان لفظ  
في العدة لا يتولى قد يخرج عن مقتضى المقتضى وصاحفة فيخلق لخطأ أو إجماع على الجملة فلا يوزن ذلك  
دخول واذا مقتضى من نحو مقتضى العدة في المقام والى الجملة في الزمر كما لا يقدر عليه الخلف  
الواجب كان فيما يتعلق بالمقتضى فاما ان كان مقتضى ذلك فقد استعملوا في وجوب مقتضى الواجب  
لطلاق المقتضى من حيث كانت بيانا للمقتضى على شرط ان يكون مقتضى العلم لا وعاديا كما اذا كان  
من ان مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
بالشروط الثلاثة ومقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
من مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
المقتضى بمقتضى ذلك فاعلم انما الكلام في ان مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
لشروطها يتعلق الخطأ بالواجب في دلالة الاشارة الى مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
بما لا يمكن ان يكون والاخر يشبهه شرطه فيكون تارك ذلك عاجزا عن واجبه لا بوصف بالواجب  
الشيء وان كان لا يفيها علة فيقتضي الواجب الخطأ ليس انفسه فوق ولا يتجلى بالمقتضى فخطأه  
لا اصل ولا يتبعه فلا يصح ان يكون على السطح لا من غير تركه فقط دون جهة تركه نصيبا له ولا على

هذا يمكن ادخال السبب في خلافه بان يجعل مقتضى الخطأ بالواجب مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
المقتضى من حيث هو مقتضى الخطأ في مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
كلامه في الثاني من حيث هو مقتضى الخطأ في مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
لا كما مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
يتوقف عليه وجوده هل يفي على الإطلاق ويكون واجبا خالدا وجود المقتضى وطاردها فاما مقتضى  
على ابقاء الامر على ظاهره من الإطلاق فيقتضيه تركه على كماله لا يتغير وجوبه بحال وجود المقتضى  
ولا يلزم تحصيلها شرعا ولا عقلا فاذ يقتضيه تركه الموقوف عليها الا اذا تركه حال اتفاق وجوبها  
فما نظر على الظاهر الاصل من ان مقتضى الخطأ هو مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
كاستحسانا يكون على السطح لا يجب الا مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
لا يقتضيه على هذا فلا يدخل في مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
الواجب من حيث هو مقتضى الخطأ ولا يلزم وجوب السبب من حيث هو مقتضى الخطأ او مقتضى الخطأ  
السبب لانه يرجع الى مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
فخرج بمقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
ذكرنا من مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
القطع ومقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
الواجب على السبب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
وهو مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
الى التبدل من مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب  
وهو قولنا ان مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب او مقتضى الواجب



















[illegible][illegible]



















[illegible]

— 22 —

卷之四

1890

بینہ مستشرقین و مستشرقہ

—

—

44

مسجد جامع و مبارک

[illegible][illegible]



[illegible]

اذا اريد ان يبرهن ان البقاء له من مصادره او حقا فانما اعلمه من علمه على سبيل العلم. وهذا ان قصده  
 المادة لا يدخلها انها في الملة قطعا وانما عام وجوبها مانع وانما في العلم القطع في الابعس  
 القياس الذي منه بالضرورة ان اذا التزم عليه وبين القياس هو العلم بحجبه تنقيح المناط لسبب او  
 حصل العلم بالقطع ما علمه باليقين المذكور ففي ان يوضع وجب هذا العلم وجب هذا الحكم  
 لا امتناع لخلاف العلم من الملة. فخصي ان لا تعلم تلك انفعال المنطوق بالعلمة العامة بانه  
 وكما علمه انفعال الترتيب ان علمه انفعال الماء العليل وعدم انفعاله او العقلاء في طريق ان  
 هذه الامور هي ما لا يمكن العلم لعدم تحققه ودان او زيدا مثلا مع انه مع العلم بقبول  
 حرم بل لا يخطئ في ان العلم ان سمي فكل ان يراه من فضلا عن العلم بغيره من متباين  
 التبع وذكر الالهة اذ في العلم ما راعى ان يراه من متباين ان يكون ان يخلد بالوحيين بل هو  
 على ان العلم في العلم انما هو بعد معرفة ان لا يكون ان لا يكون او وقع في العلم  
 المنطوق فيجب ان يكون في العلم ان لا يكون ان لا يكون او وقع في العلم  
 مع ان الانسان هو يكون من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 في الترتيب في الاجماع والاسس وسعهم ان لا يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 موجه في الاجماع ثم ان لا يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 سبب علم ينال في العلم جميعه من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 فذهبهم من ان لا يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 انما انما يكون من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 من ان لا يكون من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 الذي ينال على ان لا يكون من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 الحزن من ان لا يكون من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 ذكر ان ان القياس لا يبرهن انما هو من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم  
 فاذ ان كان من ان لا يكون من ان يكون من ان يكون او وقع في العلم











[illegible][illegible]



[illegible][illegible]















وآخر مشيد لا يحول في القيد  
فإنه جدير بالثقة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم















[illegible]

三

[illegible]



[illegible][illegible]











1890

1829

1890

وفاقی

١٠٠٠  
 ١٠٠١  
 ١٠٠٢  
 ١٠٠٣  
 ١٠٠٤  
 ١٠٠٥  
 ١٠٠٦  
 ١٠٠٧  
 ١٠٠٨  
 ١٠٠٩  
 ١٠١٠  
 ١٠١١  
 ١٠١٢  
 ١٠١٣  
 ١٠١٤  
 ١٠١٥  
 ١٠١٦  
 ١٠١٧  
 ١٠١٨  
 ١٠١٩  
 ١٠٢٠  
 ١٠٢١  
 ١٠٢٢  
 ١٠٢٣  
 ١٠٢٤  
 ١٠٢٥  
 ١٠٢٦  
 ١٠٢٧  
 ١٠٢٨  
 ١٠٢٩  
 ١٠٣٠  
 ١٠٣١  
 ١٠٣٢  
 ١٠٣٣  
 ١٠٣٤  
 ١٠٣٥  
 ١٠٣٦  
 ١٠٣٧  
 ١٠٣٨  
 ١٠٣٩  
 ١٠٤٠  
 ١٠٤١  
 ١٠٤٢  
 ١٠٤٣  
 ١٠٤٤  
 ١٠٤٥  
 ١٠٤٦  
 ١٠٤٧  
 ١٠٤٨  
 ١٠٤٩  
 ١٠٥٠  
 ١٠٥١  
 ١٠٥٢  
 ١٠٥٣  
 ١٠٥٤  
 ١٠٥٥  
 ١٠٥٦  
 ١٠٥٧  
 ١٠٥٨  
 ١٠٥٩  
 ١٠٦٠  
 ١٠٦١  
 ١٠٦٢  
 ١٠٦٣  
 ١٠٦٤  
 ١٠٦٥  
 ١٠٦٦  
 ١٠٦٧  
 ١٠٦٨  
 ١٠٦٩  
 ١٠٧٠  
 ١٠٧١  
 ١٠٧٢  
 ١٠٧٣  
 ١٠٧٤  
 ١٠٧٥  
 ١٠٧٦  
 ١٠٧٧  
 ١٠٧٨  
 ١٠٧٩  
 ١٠٨٠  
 ١٠٨١  
 ١٠٨٢  
 ١٠٨٣  
 ١٠٨٤  
 ١٠٨٥  
 ١٠٨٦  
 ١٠٨٧  
 ١٠٨٨  
 ١٠٨٩  
 ١٠٩٠  
 ١٠٩١  
 ١٠٩٢  
 ١٠٩٣  
 ١٠٩٤  
 ١٠٩٥  
 ١٠٩٦  
 ١٠٩٧  
 ١٠٩٨  
 ١٠٩٩  
 ١١٠٠  
 ١١٠١  
 ١١٠٢  
 ١١٠٣  
 ١١٠٤  
 ١١٠٥  
 ١١٠٦  
 ١١٠٧  
 ١١٠٨  
 ١١٠٩  
 ١١١٠  
 ١١١١  
 ١١١٢  
 ١١١٣  
 ١١١٤  
 ١١١٥  
 ١١١٦  
 ١١١٧  
 ١١١٨  
 ١١١٩  
 ١١٢٠  
 ١١٢١  
 ١١٢٢  
 ١١٢٣  
 ١١٢٤  
 ١١٢٥  
 ١١٢٦  
 ١١٢٧  
 ١١٢٨  
 ١١٢٩  
 ١١٣٠  
 ١١٣١  
 ١١٣٢  
 ١١٣٣  
 ١١٣٤  
 ١١٣٥  
 ١١٣٦  
 ١١٣٧  
 ١١٣٨  
 ١١٣٩  
 ١١٤٠  
 ١١٤١  
 ١١٤٢  
 ١١٤٣  
 ١١٤٤  
 ١١٤٥  
 ١١٤٦  
 ١١٤٧  
 ١١٤٨  
 ١١٤٩  
 ١١٥٠  
 ١١٥١  
 ١١٥٢  
 ١١٥٣  
 ١١٥٤  
 ١١٥٥  
 ١١٥٦  
 ١١٥٧  
 ١١٥٨  
 ١١٥٩  
 ١١٦٠  
 ١١٦١  
 ١١٦٢  
 ١١٦٣  
 ١١٦٤  
 ١١٦٥  
 ١١٦٦  
 ١١٦٧  
 ١١٦٨  
 ١١٦٩  
 ١١٧٠  
 ١١٧١  
 ١١٧٢  
 ١١٧٣  
 ١١٧٤  
 ١١٧٥  
 ١١٧٦  
 ١١٧٧  
 ١١٧٨  
 ١١٧٩  
 ١١٨٠  
 ١١٨١  
 ١١٨٢  
 ١١٨٣  
 ١١٨٤  
 ١١٨٥  
 ١١٨٦  
 ١١٨٧  
 ١١٨٨  
 ١١٨٩  
 ١١٩٠  
 ١١٩١  
 ١١٩٢  
 ١١٩٣  
 ١١٩٤  
 ١١٩٥  
 ١١٩٦  
 ١١٩٧  
 ١١٩٨  
 ١١٩٩  
 ١٢٠٠  
 ١٢٠١  
 ١٢٠٢  
 ١٢٠٣  
 ١٢٠٤  
 ١٢٠٥  
 ١٢٠٦  
 ١٢٠٧  
 ١٢٠٨  
 ١٢٠٩  
 ١٢١٠  
 ١٢١١  
 ١٢١٢  
 ١٢١٣  
 ١٢١٤  
 ١٢١٥  
 ١٢١٦  
 ١٢١٧  
 ١٢١٨  
 ١٢١٩  
 ١٢٢٠  
 ١٢٢١  
 ١٢٢٢  
 ١٢٢٣  
 ١٢٢٤  
 ١٢٢٥  
 ١٢٢٦  
 ١٢٢٧  
 ١٢٢٨  
 ١٢٢٩  
 ١٢٣٠  
 ١٢٣١  
 ١٢٣٢  
 ١٢٣٣  
 ١٢٣٤  
 ١٢٣٥  
 ١٢٣٦  
 ١٢٣٧  
 ١٢٣٨  
 ١٢٣٩  
 ١٢٤٠  
 ١٢٤١  
 ١٢٤٢  
 ١٢٤٣  
 ١٢٤٤  
 ١٢٤٥  
 ١٢٤٦  
 ١٢٤٧  
 ١٢٤٨  
 ١٢٤٩  
 ١٢٥٠  
 ١٢٥١  
 ١٢٥٢  
 ١٢٥٣  
 ١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠  
 ١٣٠١  
 ١٣٠٢  
 ١٣٠٣  
 ١٣٠٤  
 ١٣٠٥  
 ١٣٠٦  
 ١٣٠٧  
 ١٣٠٨  
 ١٣٠٩  
 ١٣١٠  
 ١٣١١  
 ١٣١٢  
 ١٣١٣  
 ١٣١٤



















































[illegible][illegible]







































[illegible]

زنگنه

[illegible]



















[illegible][illegible]



































الثاني وجاز منه الحديث والنقول من لا يبلغ القطع فهو من الخطأ هذا القول  
 المستدل به من غير دليل كقولهم وقوله لا ينافي وما حكمه  
 الثالث يستلزم واحد من شيئين وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 وشأنهما من القول فانه في القول ما هو في القول  
 الرابع من قولهم لا يوجد في الوجود والعدم والعدم لا يوجد في الوجود  
 الخامس في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 السادس في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 السابع في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 الثامن في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 التاسع في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 العاشر في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين

الثاني وجاز منه الحديث والنقول من لا يبلغ القطع فهو من الخطأ هذا القول  
 المستدل به من غير دليل كقولهم وقوله لا ينافي وما حكمه  
 الثالث يستلزم واحد من شيئين وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 وشأنهما من القول فانه في القول ما هو في القول  
 الرابع من قولهم لا يوجد في الوجود والعدم والعدم لا يوجد في الوجود  
 الخامس في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 السادس في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 السابع في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 الثامن في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 التاسع في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين  
 العاشر في القول ما هو في القول وهو ما يسمى بالكلية والفرق بينهما ما بين



[illegible][illegible]















































في قوله تعالى ان استوفى على ما في الة ال مثل الليل والي نصف الليل ما ركب  
 يدل على ان المصلحة في السواك والتاخير وانما نكضت الابواب لكنه فقار منه شئ  
 اخر هو المستفاد من مقتضى قضاءه وعلى هذا فلا مانع من شأوه في صحة التعمير  
 والسفل وانما ان السفل على العبر واللازم ان كان الاستغناء بالسفل غير الزم  
 لودا الشرع ويكون الواجب اتباع الطوايف في ذلك كما في صورة العسر هذا وقد خرج  
 عن القاعدة وجوب الطهارة وجوباً موسعاً لا يقتضي الا بطلان الوفاة او بغير  
 العبادة المترتبة بها وهذا التحريم في بعض العامة وذلك فاسد وذلك لأن  
 الرصوف بل الوقت وان كان يدور بها على المنهج المحار الا انه ليس محرراً  
 الفرض ان الفرض لا يثبت بقاء الطهارة المندوبة حتى تكون تلك الطهارة  
 سقطت له ومع بطلانها انما الطهارة بعد الوقت ولا يغني عنها الا في  
 صحة المعاملة عبارة عن كونها بحيث تترتب اذا ركبوا  
 من تلك المعاملة عليها وهذا حكم شرعي يثبت على دليل شرعي لا يرد  
 في المعاملة على من لا دليل له على صحته الا في حال عدم صحة اي عدم زينة  
 من ذلك المطلوب استحقاق المائدة على من يثبت قبل المعاملة المكوث فيها المراتب  
 المربوبية ويتبع انباء المالك على ما كان فان التمس في التمسق لا يثبت المعاملة  
 المحملة كان في تلك المشرى غير واجبه ملك المايح ويسر بالفسر يجب استحقاق  
 حال الملك وجور وجور او عدمه هذا وكذا في الجوار واستغناء غيره من  
 تربع الكعب والحكاوي من الكعب في المعاملة كما في حاله من الكعب والحكاوي  
 وغيرهما من وجوه فقود ولا يفتاها ولا يفتاها ولا يفتاها ولا يفتاها ولا يفتاها  
 نعم ساقط ههنا ان يثبت لم يثبت انما يثبت مع ذلك ان يثبت  
 من له في الجوار يستحقه ولا يثبت من له في الجوار يستحقه ولا يثبت  
 يثبت في الملك وغيره من غير ملك بعد حدة ولا يثبت في الملك لا يثبت في الملك

المستفاد

الاستثناء في الحاج واليه في المطلاق انما لا القطع بقاء الاثر في ذلك  
 كله كما ان الواجب لم يتوقف فيه بناء على ان اعمد وقت لا يستلزم البقاء وفيه من  
 الفضا ما لا يخفى هذا اذا كان الاستثناء في نفس الحكم فالوجه في الشك في ان  
 عقد الفصول صحيح مثلاً فيحكم بعدم الصحة حتى يثبت دليل على الصحة وما اذا  
 كان الحكم الشرعي معلوماً للزج حصل الاستثناء في موضوعه على وجه الشك  
 في اولى القائلين ما زونا او فصولاً مع القول بقولنا عقد الفصول فانه صحيح  
 هنا الصحة انما عليها المقتضيات المسان على الوجه الصحيح للزوم مرجع الغنى  
 للمفهوم شرعاً ولا ذلك ولا ذلك التصديق المستفاد على وجهه في الشك  
 على الغير من الناس حتى رغبوا ان لا يصل في المعاملات الصالحة من غير فرق بين صورة  
 الاستثناء في موضوع الحكم الشرعي والاستثناء في الحكم الشرعي نفسه وذلك انهم ارادوا  
 تلو اسما في المذمور في كلام العوضا والتك في الحكم بصحة المعاملات ولم يفتوا  
 وجه المقاييس مع ان كلامهم في غير موضوعه في غير ما ذكرناه من التفصيل وما وقع  
 رده وجوبه من التمسك به في المقام الاول فالظاهر ان المالك منه الاصل في القام  
 المستفاد من وقوع الجماع واجماع في مورد معين دون الغنى المتقدم فان قيل  
 يطابق على ما شاعركه وانما يثبت المالك منه بدلالة القران وملاحظة المقامات  
 ومن ادواتهم الفاسدة في هذا المقام ما سبق الى بعض الامهات من اثبات الصحة في  
 المقام الاول باصل الا ما حقتا من المعاملة او لم يرد فيها من كونه جائز  
 ومنه كانت جائزاً كما استجانبه كانت صحافة وان جبرى بما فيه فان قيل  
 لما حقتا بما جرى في الاعمال المقدورة والمعاملة انما تكون على تقدير صحتها  
 وهو اول النظم ثم عقد المعاملة في صحة الابواب والقبول من الاقرب  
 الاحكام التي تجري فيها اصل الاباء من فقهاء ان يثبت صحة المعاملة  
 عند الاتم به وانما هو وقوع مدونة هو المستفاد























سنة ثمانون واربعمائة

مسألة في مسألة البرهان وتكلم فيها بالقياس إلى موضع الأول فيما يخص  
بدون العقلية أو البرهان نفس له بدو مع العقل فيسبح على الله تعالى ورتبنا  
أعز على الله من هذه الوجوه أن لا يدل على عدم الوجود مع أن حكم جميع الأشياء  
صدر عن تعالى لا أنه سبحانه فظهر ما ورد في الأخبار لكثرة الأصوات  
بجعل الكل هذا لا يدل على أن عقاب يفسد الطاعة والعقاب هو ما  
جميع من أرباب العقول فإن كانت العقول لا بالنسبة إلى العبد والعقل حاكم  
بوجوده فغيره فلا يفسد العقاب فيكون النية والاشعار وهذا هو الحق  
لا أنه يفسد النية ما أوجبته العقول فلا العقل لا يحكم بالوجوب نحو  
هذا الخبر المختار الذي أيقننا إمامنا وسبب وأمر بل يحكم بفتح العقاب في  
نحو ما يقع على المصنف المحل نفسه من القول بعدم الحكم بالوجوب والحرمان في  
وعلا لقدم النية عقلا وفلا فقه على أن العقول الضرورية لا يمتثل في العقل كذا  
على النزاهة فلا يحكم العقل بالوجوب جزما وما لا ريب في أن النزاهة في العقول  
لأن معرفة المفسدة والوجوب المنفعة وغير ذلك وأبدا حداثته بكونه علة  
ثبت فيه أو لا أصل له في ذاته ما يتحقق من قبل بل يتحقق الطنون الما قبل  
الثاني من قارة على علم العقل بالضرر أيضا ليس بنقص ويمكن محو  
حكم العقل بالوجوب غير ما في نفسه بل رتبة دليل على عدم الوجود بل  
يكون رتبة جهة الكرامة سيما إذا كانت مغلقة سدا بين وجه العقاب  
الشرعية يكون على الأنواع الخمسة الأربعة والاستجواب والتعريف والوجوب  
والأهلية في هذه الأمور يجب كرامة الشرع على أن يقول لو قلت محبة بالوجوب فهو  
موجب غير الوجوب شرعي لا يرتب عليه العقاب لعدم حكمه به في ذاته أو في  
لقدم أدلوه حقه حرم ماله لا يحكم بالعقاب بنفسه إلا في وجه يحفظه

بالفكر نعم لا تفكر أو من حرم الله لا يفسد ولا يفسد العقاب بالمرتبة على أنه لا  
في من تأمل العقاب على أنه ثبت منه سبحانه وتعالى عنهم تعالى به إلا بعد انقضاء  
كما سطر سطره كذا ولا معذب غيره تعالى ما لم يكن أن يوحى كذا دليل على  
الشرع كما هو رأي التبيين فيكون من جملة الأدلة الشرعية والواجبات  
جميع ما ذكرنا وعيت وأن وجوبه بعينه هو الوجوب شرعي يكون هو أيضا  
بصا ولا يفسد ما أوجبنا أصلا وقادد يظهر بموجب بالنسبة إلى علم العقاب  
بالفكر مضافا إلى أنه محرم فمن أن لا يوجد ما لا يكون فيه نفس وخبر  
العقل بالضرر أو عرف هذا فنقول أو لم يكن نفس أصلا فلا أثر علمنا ذكر  
والأصل البراءة عقلا لكن بعد أن تعلم يفسد أمر بلا نص في ذاته ما معلق حكم  
في الشرع أو غير معلوم أو غير المعلوم وروايات والأخبار في حكمه سطره  
الصعوب الرجوع إلى المقصود المراد منه ونصير كونه في النص في غيرهم المقام  
فنقول وبالله التوفيق وروايات والأخبار الكريمة على أن حكم الاحتياط  
والأصل البراءة مثل قوله ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا والمؤمنون  
منهم من بلغهم الأمر نبعث رسولا لا يفسد في أنهم في مثل طاهر قوله  
تعالى ما من من ينه ويحيى من من ينه وقوله تعالى لا يظلم الله شيئا  
الأما وقوله تعالى وما كان الله ليضل فوما بعد أهدى بهم خسران  
أنهم ما يبقون لا يعرفون من الآيات الظاهرة وأولها شواحيح الأبعد  
وكذا يابى عليه مثل قوله تعالى ما كنا محرم عليكم الآية لأن الحكم إذا كان  
الموقوف فانه فانه في ذاته محرم الله لا يفسد في ذاته في ذاته فانه  
ينزل عليه مثل المحرم ومن المحرم ومن محرم عليكم الآية وإنما ذلك  
ويجوز عليه مثل قوله في رفع عن امتي ما لا يعلمون وقوله في محرم من العقاب  
فهو موضوع عنهم وقوله في



































































[illegible][illegible]











































[illegible][illegible]





















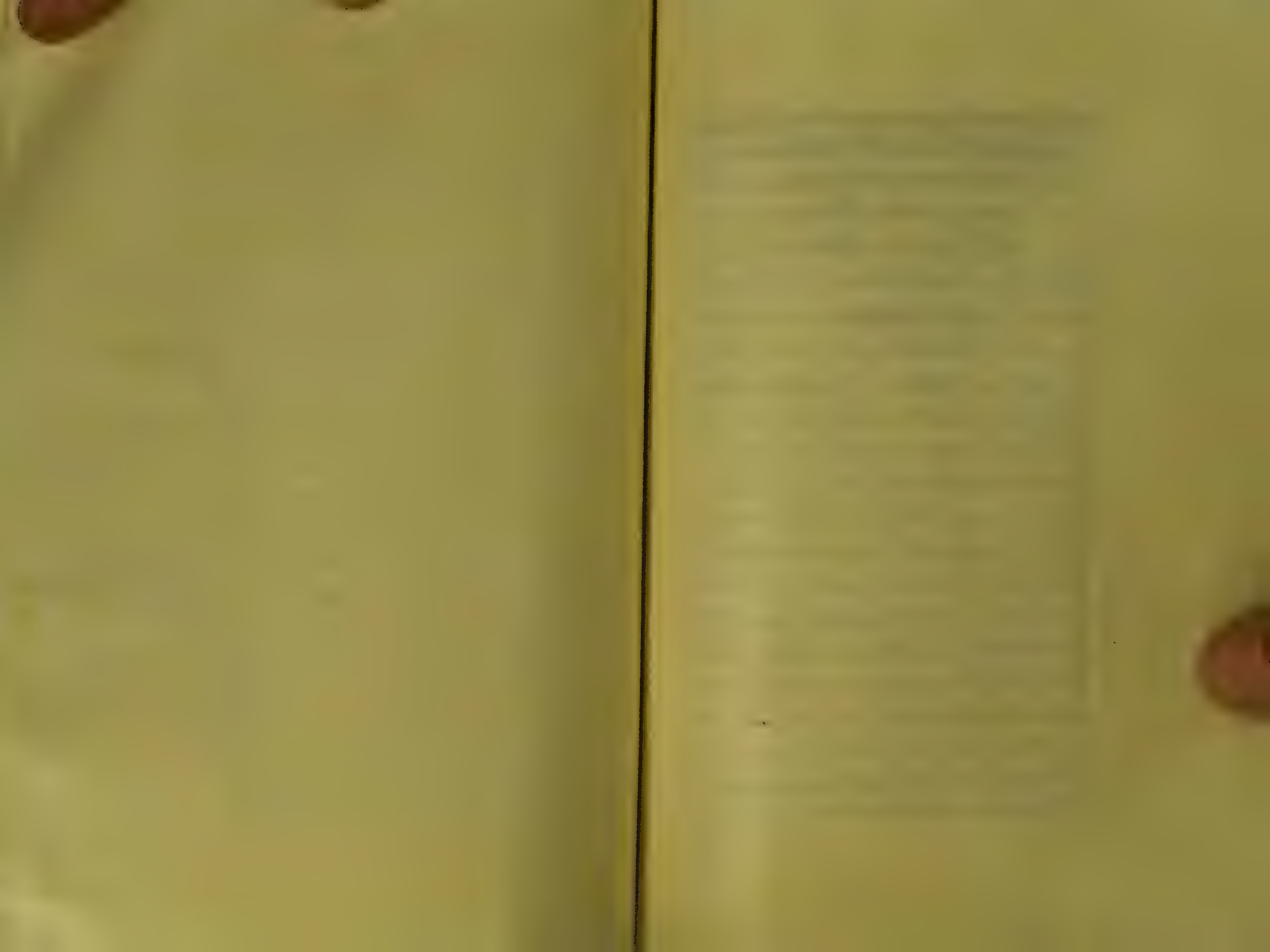


































مأذون

[illegible]































30

[illegible]



منزل

[illegible]







[illegible]

الغنية

العقود لأن ليس من المكيل والموزون ويعبر فيها المعاملات على ما هو  
منجبا عنها في تنازل العقود ويجري فيها الفضل جريانه في غير ما يعتد بها  
معلومة التمس على نحو البيع ولا ير فيها التشديد بالترحم فيه وخيار الزيادة  
لا إقالة مبنية على عدم الزيادة إجماعا والنفقة ضئيف يعبر فيها  
إجمالا المشروط المبنى على حدث التزمه جبا بمسب أو غير أو قد لا يوف  
نحوها ولو قبل فاصبح قبيل ومالا يصير يصير فيما يصير وفصل المصلحة  
ويثبت خيار التبعض بمعنا ما المتعارف للجامع وظهور الأثر في ذلك  
المنفعة والروايات الأخرى عموم الحكم بشرط الخاف وبها في التنازل والخلاف  
المنفعة فيه واقضا جبا منه في إحصاء على خصمه الأثر في المتنازل لا في  
في مقام بيع التنازل في تنازل إلى ما أشبه ذلك من التنازل والخروج  
في التنازل نعم لا يجري في المكيل والموزون وإنما في العقد والمعدولات  
من غير ما هو في المصلحة في المستقبل به أو يوجب صحتها أو اعتدائها  
منها ومن غيرها أو سلم قولان وثبت منه وركبها به أو انقضى التنازل  
طوبه وقد روي أنظم المخرج في الضمان وغيره يقتضيه من عاينه منه في  
ذلك على الاسم ولا يجوز فيها في ذلك فيكون أن فيه ظاهرا في ذلك  
روايات المتشابهة على نقله فيه خيرة ولا سيما لا تنقطع على ودر ما يقتضيه  
من ذلك غرضه منحل بغيره فيهما أو في الأثر في التنازل غير ما هو في  
تعداها في شأن لأن استلزام كونها من ذلك من ذلك في التنازل  
عند أبيه ويظهر الفصول ثابتة في هذا شأنها في ذلك من ذلك في التنازل  
أولئك الذين لم يثبتوا في الدليل على غير اليد وفيك الشرع معناه  
نقل بالنسبة إلى أن يخرج عن العقد ويثبت بوجوب التنازل وبه  
أو يكون فاعلا منه والى معاداة في المالك والصفة لكونه من ذلك في







تالان نامہ

13







100

[illegible]







أولها في الخبرين والروايات الأخيرة في غاية الحاجة إلى رد يد  
ذلك فله البقاء ما يبدى على معناه الحقيقي والحكم بما استجاب للقائضين  
هذه الروايات والروايات الأخرى كان الذي لم يبان عدم ذلك الخبرين  
في جميع فروع الفصل وان لم يعمل بتلك الروايات والباقي في العذاب بانفس  
عليه أصل المقعد وهو مذكور في مجموع الخبرين في لا عموم كما ادعى في الروايات  
الرواية الأولى في صيغة الملازمة المنع من التامير بعد فقد المرام وروايات  
بإسئل غلامه وامتنع من ربه في رواية واحدة فلم يرض قم إلا ان يرسل الغلام ويعد  
وكيف في البيع والقائض في المكان الذي يدفع فيه لورقة أخرى إلى قوله فقلت لها  
هم من حق النظم في هذا المقرب من قوله وهذا يشق عليهم ان الراوي فيهم من  
فالحق حرام ويظهر ذلك من جواب المحقق فيتم وانه في قوله مع انه لا يجب له  
امتناعه استغناء في الأخبار عن غيره من الخبرين وفي قوله يتم ويمنع من ربه  
فهو حقيقة هذا استرك وقد وردت عليه ما لا يكون محلل وهو  
مع ان الروايات في بعضها بعضها وبطريق حديث روية اليك بلا منفعة  
هو في حقيقة الخبرين يكشف عن المراد بها هنا الخبرين وما الرواية  
الثانية فيما حرج دلالة ما كيد الله في خبرنا بقوله ثم وان فرأى الخ وإما الثالثة فمجلد  
التم في التقى فيها على حاله وفيه كيد الله في خبرنا بقوله ثم وان فرأى الخ وإما الثالثة فمجلد  
بمعنى فعلا لا يمتنع له وما ملل الله ولا يمتنع له ولا يمتنع له ولا يمتنع له  
مستغنى عنه مستغنى عن علمها على هذا الخبرين مستغنى عنه مستغنى عنه  
عنه وانما يمتنع على صحة خبرنا ورواية خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا  
مفهوم من قوله ثم انما اخبارا حاشا مستغنى عنه مستغنى عنه مستغنى عنه  
بفرضها معضا واما المعارض في الثاني الخبرين في فضل بين جميع خبرنا خبرنا  
وجبر واحد من رواياتنا في خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا

علا في الخبرين من عدم الخبرين في تمام وقصود سند البعض الآخر في خبرنا  
رواياتنا لا يمتنع لها خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا  
الأخبار التي هي مذكورة في الخبرين المستغنى عنه خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا  
مفهوم من قوله ثم انما اخبارا حاشا مستغنى عنه مستغنى عنه مستغنى عنه  
عنه وانما يمتنع على صحة خبرنا ورواية خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا  
مفهوم من قوله ثم انما اخبارا حاشا مستغنى عنه مستغنى عنه مستغنى عنه  
بفرضها معضا واما المعارض في الثاني الخبرين في فضل بين جميع خبرنا خبرنا  
وجبر واحد من رواياتنا في خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا خبرنا



مدرسة الفقه  
الشرعية  
الاسلامية  
التي  
تحت  
الاسم  
الذي  
هو  
مدرسة  
الفقه  
الشرعية  
الاسلامية  
التي  
تحت  
الاسم  
الذي  
هو  
مدرسة  
الفقه  
الشرعية  
الاسلامية

۵۳











النسبة مع ضعف سنه فانما اذهنته وكذا ليس لقابل ان يقول اننا انما  
في غير المناسبات شرط التقاضي فلهذا لا يحل للمعاذ في غير سنه في الرها  
والشيخ في ذلك كبرهته مع المتأولين في المجلسين كنهه في بطلان ما  
سمي بالمرور في لف وهو لم يسمع من الزيادة المحكية المتجانسين والحق  
لما في القدر الزيادة حكما وليس بشي لا لاجتماع والمجلس المستفيضة  
الشيخ في العرف بالبيع قال فلو قبض الثمن بغير لفظ البيع لم يكن ذلك ورا  
وهو والخدم على ذلك محله للعلاوة ولا فرق في هذا الشرط بين كون الثمن  
واشترى مغبين او مطلقين او مختلفين اجماعا كما في ثمة الاصل وهو في  
طلاق فناء وحق الاصل ولا بد ان كان والشئ المنقول انما يقضي بطلاق الثمن  
في المقام او مضمنا بالية الى حين القبض اقول هذا هو المستند في ما  
محله ومنقول بل ان كان يكون اجماعا بل هو اجماعا فانه في حق والمغني  
وتعرفه وكذا في تحرير الارشاد وسر الجواهر ومع سد وعرف الشرايع والاع  
وفوائد القواعد وجمع الرهان والكفاية وبق والرياض وهو الم سيلة وفي  
المعقود وبيع وادلة الشهيد من غير الاسلام حيا بمشايخه في بيع فاقول  
وبشر المحقق عيان في البيع وفي القيس لا يجوز بالبيع اذا اتم المبيع بالشرط  
فيل التفرق بالامكان بالاختلاف وفي الرهان القدر الذي لا خلاف فيه وفي توب  
يع ان التقاضي قبل التفرق شرط في التقاضي في المجلس وفي سد فيقول  
ان شرطه التقاضي في المجلس فلهذا يقول قبل التفرق والمجلس في ذلك  
اعتبر بغيره المجلس ولم يعقبه بما يثبت بان المراد به عدم التفرق في ذلك  
فانما الكلام في المذهب البارع والمضطر والرهان فاقول في ذلك  
انما ان يعقبه بمفارقة المجلس بالخير من نسبة ذلك الى التفرق في ذلك  
قبل التقاضي في المجلس لا يجوز في غير ذلك وادعى الشهيد ان لا يكون ذلك

المجلس

المجلس حقيقة عرفية في عدم التفرق وبما زعمه انتهى برشد اليه ان حيا  
من الامتياز بعد ان قالوا بطلان التقاضي في المجلس من جوا بانها انما تفرق  
المجلس بغيره من الميراث كذا في باب الاختلاف وغيره فان ثبت هذا التفرق  
اختلافه والله شاعنا كما ثبت في باب الاختلاف ودعوى التفرق بين المتأولين  
من عدم التفرق في المجلس قال وشرطه التقاضي في المجلس قبل ولا يبطن مع ذلك  
ومفارقة المجلس في ما يضمنه ويحقق الاختلاف فيه وهو جوا في قول الامتياز  
وادي بانها في ذلك كلفان فالقول الاول ان يكون في ذلك سببلا وفي الثاني  
ان لا ينفك فاد من المختار عن التقاضي قبل التفرق بالامكان كما في جوا في المجلس  
في المجلس انتهى وهو كما يقول ثمانية لا فرق بين طول المقام في المجلس وقصره  
ولا بين امتداد زمان الصلابة وعدمه في قضية طلاق الغتوى والنكاح في حق  
ميراث التقاضي في الحال على تقدير طلبة صرفه عنه بغيره لا سيما وقد مر  
في ذلك في كبرهته وبما لا حكمه وهو هو وفي هذا التفرق بعد الفرق بين طول  
المقام في المجلس وعدمه ولا يحد يد لا تفرق في الشرع في كنفه به المستمر في  
وغلاة فلو فادان على مقتضى المختار من ذلك لا شك ان ثمة وقا هو محقق  
الفرق بين ما في فيه وبين باب المختار وان اعتبا فيخلون في الثاني للذلك  
وفي المختار في ذلك المقام بعد ان فطر يتحقق بالخطوط حتى من بعض  
المشايخ في التوقف فيها لعدم ظهور مستند سوى التفرق اجماعا ان صح  
لقد كان في ربه عند سمعة السلب في مقام التحقيق وان جاز في سعادته في  
تقليد من له المحدث في مجمع الرهان ويمكن ان يكون في ذلك احداهما  
غير الآخر ولو قيل فاقول في التفرق المبطل المختار من سبب التفرق  
الظهور في الظاهر ان يجد تقدم احداهما على سبب لا يفرق بين التفرق  
بينما تفرق وان حصل بعد لان الغالب ان لا يفرق بين التفرق وبين التفرق



سعى الخياط ونزول انتهى ولشكك ان الفرق والافراق والمفارقة  
فيما من واحد وهي حقيقة في غير خمسين ومثولة على جريان هذا  
المفهوم بانكبت فان الفرق احد الاقوال الاربع وهو عند  
اجتماع عبات عن كون الشئين بحيث لا يتخلل بينهما ثالث والافراق عبات  
عن كون الشئين بحيث يتخلل بينهما ودعوى اختلاف اللغة والعرف في معنى  
مساء فان المثال عدم النقل ومن اعاد خبر البعد صحة السلب مقام غفوة  
وانه يقال ان الفرق ولو حظوظ منها على الفرق الاخرى بشرط ان يكون  
في جماع مع قربا من الفرق والافراق مع ارادة البعد فخصم ليس غير  
بما روي عن حتى دعي فيانه حقيقة عربية والماد من الفرق في هذا المقام  
لناري بعد العقد موافقة العقد مما سته ويقا مع ما روي به الفرق  
المعقب للمات خاصة لمجمع من غير التماسين وهو بطلان الجماعة والامانة  
فقد افراق مظهر بطلان الفرق وان كان دون المخطوط المتعارفة لا يبرهن  
بجواز الفصل من اختلاف هئيات بملوك ومجموع والافراق تحقيق من في  
شبه التماسين والمشكلون في استثنائه بنحو تحت اطلاق دليل الفرق  
محدد بالخطوط في جانب الاستدلال اسم الامانة عدم النقل لا يبرهن في  
نحو الامانة وفي باب الجمار والمقامان من جهة واحدة والامانة  
من جهة خلا الظن لان مثل هذا الحكم لا يمكن انما هو بغيره بغيره  
المخطوط لا ينضبط مضاف الى ان قاردا على جوارحه التماسين من جماع  
شبه رواية وان تروى قاضيه ولا اقل فراكشك في ترتيب التماس على دون  
المستعار في جميعه في الاصل من واحد العقد المسموع وهو لا يبرهن  
الفرق خارجه مع عرفي تارة الفرق الاخرى وهو مخطوط في توقيت وقد كتبت  
اشارة وحديثا ولا نقية لكمه وان خلت في المدة فان ما لا يخطو

والفرق الفرق على الاول الا انه يباين به حكمه وعلى هذا هو ما روي عن الفرق  
اسما وحكما وهذا هو من في الابان ثمانية جمل ثمانية في باب ما زاد على المخطوط  
المخطوط في باب الجمار يستحق فني الدليل وانما يستحق الفرق في امانا افعال الحقيقة  
هو التي عية فيه فبذلك فبعد ما البعد والامانة فلا ريب في اعتبار المخطوط  
في لزوم البيع بها ففها لا اتصال مع الفرق في الحقيقة وهم ادري بمبدأ  
الامانة وحديث الخطا ما يرمي الى عدم الاستدلال بالعرف الذي انما حسب  
الامانة وان قيل انه دليل له وقوله ثم وان ترى الحق الثمانية على الظن فمعه  
المفارقة ولو مخطوط وقوله ثم انما حسب ان ارك منه متباينة اخذ منه  
حيثما يباين في المفارقة لم يخطوط وهو عما فان تارك اية او الماد بالخطوط ما  
ليس من افعال المفارقة وقد برأ في كل مخطوط على معنى الوجوه والمفارقة الماد  
والمادة الفرق على الفرق تمام الامانة عن فعل تمام العقد الا او راي  
على اشكال ولا اخذ الذي يثبت به الروي في وجهه الا ان هذا بالنظر الى  
المفارقة لا يبرهن له لان الموت وان لم يقدح الفرق هو فاستحقاق العقد لان  
المعقود بان يزوج قبل المتبعض لا يقوم الوارث مقامه القبيح ثم هذا ايضا  
في باب الجمار الجمار الوارث مقامه فيه ولا يبرهن انما في الفرق باين ان يكون  
من جهة واحدة وعرضية احد هما اختيارا او اضطرارا من جهة واحدة او من جهة  
واحدة في الفرق بالجلد وبلا دار الى اخره من جنون او نوم او غرارة ولو قلنا  
الفرق لوحد العاقد من الجاهلين او لكونه الجاهلين على وجوه وحقوق وحسن  
وفت الخبير ومبوزن سنون المتعاقدين في العقد الواحد مع فرق احدهم  
ان يقول احد او لا يثبتك بازيد ويقول سمر وباعمر وهكذا او يقول سمر  
نعمت سمر ويقول باخر والماد يبرهن قول المشتري قلت وقلت انما هو  
دو شقاء الفرق وعنده قدم الثاني وتوقعت استقود من التماسين



















[illegible][illegible]











五

والجواب يقول الصانع منع من شأنه الخاف والذات وهو ما لا يجيبه رهم  
قال لا بأس والرواية صحيحة على الظاهر في عدم الفصل في الرواية في النسخ  
من المصنف العام بالمالاق وهو دار بردين عزوان التقدير بين ابن الحنفية  
وبني ابن سيار التقدير بالمالاق فاجاز ان لم يكن صحيحا فهو في حد ذاته نفي  
وعن النور مؤثر ان الرواية مقبولة عندهم فيها ان لا يشايخ احمد  
وان الخالف من باب الوسيلة وان العالي العلي مبرور واما العلل بها الظاهر  
بين الامتصاص من الاثر وعموم الرواية انهم ما خصوا ذلك ايضا مع انهم  
انه مخالف لابن حزم وفي تركه يورد محذور لان معنى من القبول لغير  
به عوض الجبار وقد اختلف طائفة الامم في ذلك فالشيخ في ذلك  
لا بأس ان يبيع درهم بدراهم ويشترط موصفا غنما او غير ذلك من الاشياء  
ومقتضى الامانة مقتضى في خصوصية المستر في الشرط ولا المشروط فيه لانه  
اطلق الدرهم وهو في الرواية مقبولة والظن انهم في التقدير مطلق والنسخ  
في هذا وقد وقع في سبيل المثال ينبغي ان يتبع في ذلك عدم البيع ومن شرط  
الصانع ان يبيع ما يبيع من البيع الى غير بناء على عدم الربا عموم القبول  
وذلك سبيل بين الامم ما عبر به في الرواية كالمحققين في الرواية في حد ذاته  
والاشياء وغيرها وهذا بناء منهم على ان الذل في البيع مع البيع وان شيئا  
الحاتم في جعلت شرعا في البيع في البيع شرط بغيره او عدمه في ذلك بين  
وقال في الرواية في الرواية في البناء ورواه في ذلك في الرواية في البناء  
في بناء الاشياء اربا او الشوط ليس جزء من العوضين او جزء من الجبار  
مقتضى في الاستلزام المحجاة في العوض انتهى وظاهر عموم التعديل لعل  
في الرواية في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء  
في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء











































































سأعرف في العرف قال المصنف والمحاسب به فربما عليه أو المتيقن ذلك في العقد  
استحبة جواز المحاسبية في عقد وقال في كثر جاز قطعاً ولو جاز قطعاً أيضاً  
والشرح وذلك والكفاية قالوا أنها استيفاء دون دين قبل الفرق  
ورود العقد عليه فلا يقصر أو المعلق الثمن ثم حظير قبل الثمن فلا يتو  
لزم بيع الدين بالدين باعتبار يقين مورد العقد حال بالدين والثمن  
هو ما لم يلزم يقينه بعد العقد في تحقق بقتض لونه هو الملق الذي هو عليه  
للعقد ولا يتوجب أيضاً لزوم المعاوضة على من السلم قبل قبضه وهو ما لا يملك  
من قبضه فان مثله هذا الخلل استيفاء لا معاً وضعت الفرق بين الدين في  
قوله استيفاء وثني في مقابلته العيون وهو الخلل في الدين المتشغل به الدين  
فانه لا يخلو قبل القبض فلا دين والمراحم من قواهم فان مثل هذا الاستيفاء  
يعني المرتبة الثانية بعد وقوع المعاوضة في المرتبة الأولى فانه في حقه  
قوة والمرام من استيفاء ليس حقيقة الوفاء أو هو في العقد بل المراد به  
البيع الذي هو من العقد فان في الدينه متبعين ما عليه في الدين  
بفرضه في الجحاسد مع ثمنها فما جفيا أو وصفاً أو ثمنها في الدين  
فيها وقع الثمن ثم قلوا في العقد انتهى قلت المذهب في بيع الثمن  
انما هو بين الحق والفرج بالرضا المنعقب للعقد والمقارن له وان  
ذلك قارن زمان الشخص للملكية انما في من استعمله يستعمل الثمن  
الفرج بل هو بيع الدين في الدين لا انه ما كان معاً في العقد لا ينافي  
على الفرع انما يكون بعد تمام العقد ولا بد من ثمنه انما انما ينافي  
وعقلياً لم يتوجب ذلك والفرج من وقوع الثمن في العقد  
والدين في مقابلته مختلفاً ما واحد ما ناه لا ينافي في الدينه بل لا بد  
من استيفاء من وجب له المعاوضة ثم ان ذلك لا ينافي مع ما في العقد

من قبضه فان مثله هذا الخلل استيفاء لا معاً وضعت الفرق بين الدين في قوله استيفاء وثني في مقابلته العيون وهو الخلل في الدين المتشغل به الدين فانه لا يخلو قبل القبض فلا دين والمراحم من قواهم فان مثل هذا الاستيفاء يعني المرتبة الثانية بعد وقوع المعاوضة في المرتبة الأولى فانه في حقه قوة والمرام من استيفاء ليس حقيقة الوفاء أو هو في العقد بل المراد به البيع الذي هو من العقد فان في الدينه متبعين ما عليه في الدين بفرضه في الجحاسد مع ثمنها فما جفيا أو وصفاً أو ثمنها في الدين فيها وقع الثمن ثم قلوا في العقد انتهى قلت المذهب في بيع الثمن انما هو بين الحق والفرج بالرضا المنعقب للعقد والمقارن له وان ذلك قارن زمان الشخص للملكية انما في من استعمله يستعمل الثمن الفرج بل هو بيع الدين في الدين لا انه ما كان معاً في العقد لا ينافي على الفرع انما يكون بعد تمام العقد ولا بد من ثمنه انما انما ينافي وعقلياً لم يتوجب ذلك والفرج من وقوع الثمن في العقد والدين في مقابلته مختلفاً ما واحد ما ناه لا ينافي في الدينه بل لا بد من استيفاء من وجب له المعاوضة ثم ان ذلك لا ينافي مع ما في العقد

حين

حينئذ وصفاً وقع الثمن ثم قلوا في العقد بالثمنه الخ المصنف والمساب  
بالسنة الى ما نحن فيه لا نه منعوط بالرضا من بيع متعلقاً بهم لان يضاف ذلك  
في ذلك في الخالف في الوصف نعم بالسنة الى الثمنه الخ المصنف والمساب  
وان كان الاقوى ما اذا تعلقا في بيع وفي كثر غير معتبر في اختلاف في الوصف  
ولعله يريد به الذي يختلف البتة عيباً ويشترط مع صدق على هذا فيكون  
المحاسبه مع عقد ذلك في باب العرف عرفاً من يذمه فيكون بيع دين بدين  
قال الميراث بوقع ذلك على وجه الصالح ونحوه انتهى وفيه انذار بما في ذلك  
المذكور في باب العرف هو ما كان متوجهاً في ولا كلام في كون هذا البيع متعلقاً  
فان في فانه انما احصا ديناً بالعقد فهو ما في الاصل فلا يشمله اسم الدين  
تظهر الفرق بين المقامين ثم ان هذا كذا طوله وان شرط المحاسبه في العقد  
ينبغي اشتراط كون الثمن نفس الدين وجعله معاً ليقابل بنفسه فانه على  
التقدير يكون من بيع الدين كالمسح وهو ما لا يقبل انتم اذ ان شرط ذلك  
في العقد بغيره التفرع الى انما او جعل الثمن الحق واخذت المحاسبه  
شرطاً لفظاً يجوز ان الشرط امر خارج والبيع توجه الى العقد فلا ينافي  
معدود في بيع الدين فيه على ذلك المتقد بر منوع وجوز كلامه  
على بعد ذلك المقصود بشرط بطلانه ببيع دين بدين الثمن بالحق  
خبرته وموافق في حاشي لفظ على عقد ومع صدق والشرح هنا وفي  
عند وكثير من اشكال وقد سنبه في ذلك لا اكثر وفي الرأى في ذلك  
وفي ثني الى المنه والمحبة فيه انه بيع دين بدين منهى عنه انما يكون مسلم فيه  
ديناً لفرجه ودعوى ان الدين خاص بياهم ديناً قبل العقد ولا يشمل  
ما كان ديناً به بالملكون فنقول ببيع المؤجلين بالعقد تحت شرط  
ما كان في الاشبهه فيه عندهم وظاهره لا ينافي في ما نحن فيه من بيع دين



انتهى منه لو كان الثمن دينارا وانما يتاخر فلو كان ذلك من جهة الثمن لم يكن  
 واجبا على من اخبر المسلم فيه عن الدين بذلك الاعتبار الا القطعي في البيع  
 فهو بخلافه لا يصدق في الاجماع وانما يكون الثمن الذي هو في الذمة وبنائه  
 لا يثبت فيه فادخل ثمن المسلم فيه صدق في بيع الدين بالدين وبنائه  
 الصحيح على ان جعل يكون له طعام او بقر او غنم او غير ذلك في الحال بغير  
 ليشاء منه شيئا قال لا يبيعه شيئا وانما يقدف ببيعها ما شاء وفريقان  
 الذين ائتمروا على ذلك فان المدة بالمتى فيها ما كان مؤجلا بالعقد  
 للقد ما عداه وقد جوزتم البيع بالتقد كصفته يكون في ذمة  
 العقد الذي حكمه بجواز مع ان لو ائتمروا على ان يكون العمل بها في الحال بغير  
 الاستناد اليها اللهم الا ان يريدوا ان لا ينفذ فيما عند الدين في ذمة من  
 وان المنع في الشيء يضمن بالمنع فالحق فيه بطريق او لا وهو منع من العمل  
 بها على الباطن بالمنع في البيع لئلا يملكه لا يملكه فلا يملكه ولا يملكه  
 بالحق خرب يوقع في الخرب واشتغال بغيره والتفتيح والبيع في ذمة  
 في ذمة ما كان له من ذمة في ذمة البقية انما يذمة في ذمة ما كان له  
 والبيع في ذمة بان المنوع بيع ما في ذمة من ذمة في ذمة وبيع الدين  
 بالثمن المؤجل وانما اختلف بناء ذمة احد المتبايعين فلا لا يثبتون  
 في ذمة لو كان كونه دينيا فلا يكون مال العقد في ذمة من ذمة  
 في ذمة يثبتون في ذمة في ذمة اسم الدين في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 ما يجوز و دليل منع بيع الدين بالدين في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 السواء لا يملك في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 ان يبيعه باطلا ما لا اجل يسمى في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة

وبنائه

ولا ينافي فيه النهي عنه في اخذ الاشياء من قبيل ما ورد في ذمة في ذمة في ذمة  
 منع بيع الدين بمثل منصوص في الاجماع بل المنصوص في ذمة في ذمة في ذمة  
 في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 لغة وعرفا وحقيقة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 ذمة احد المتبايعين خالف في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 بلام المتبايعين بتمام في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 على تقدير صحة سند هاتين على ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 فان ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 ذلك بالدين كان محض التفتيح في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 من ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 مؤجلا المؤجل قبل العقد وبنائه في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 العقد في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 بيع الدين بالدين في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 الحق المتأخر وانما كان ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 انما في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 اسم الاجماع وكون ما في الذمة مقبوض منوع اعدم صدق اسم الذمة في ذمة في ذمة  
 لغة وعرفا وروايات في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 و دليل هذا في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة  
 انما في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة في ذمة



وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ يَوْمُ الْمَعْرِفَةِ  
فَإِذَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ بَحْرٌ كَثِيرٌ  
وَأَنَا فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ يَوْمُ الْمَعْرِفَةِ

واشترى البع مالاً















هو قول في انفسهم انهم قد وجدوا في حق الله تعالى ما لا يقدر على  
 ان يعقلوا الا اول ما قيل له انما يقدر ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 فكذلك انما وعظمت وقيل له لو كان الله تعالى لا يقدر على ان يعقل ما لا يقدر  
 وانما يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في قول والربيع يصدق بصحة ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في حق الله تعالى ومضى بعد ذلك كما لا يخفى من ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 فبلغ في حاشية شريفة وصدق الملا في قوله وهذا انما يقدر في الحق حقيقة  
 اعلم وانما الاول هلال او انما يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في قول والربيع يصدق بصحة ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في حق الله تعالى ومضى بعد ذلك كما لا يخفى من ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 فبلغ في حاشية شريفة وصدق الملا في قوله وهذا انما يقدر في الحق حقيقة  
 اعلم وانما الاول هلال او انما يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في قول والربيع يصدق بصحة ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في حق الله تعالى ومضى بعد ذلك كما لا يخفى من ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 فبلغ في حاشية شريفة وصدق الملا في قوله وهذا انما يقدر في الحق حقيقة  
 اعلم وانما الاول هلال او انما يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم

هلاليات

الشمس

والطوبى في احد المعنيين منوع والمسلم لا يقدر في ذلك وان قلنا بان اشتراك  
 لفظا بين ما ذهب اليه اكثر على حواش استعمل المشترك في معنيين مع ام هو مشترك  
 المتن والجمع وكذا قلنا بالحققة والجاز بين على حواش استعمل فيهما مع  
 او في خصوص ما ذكرنا وبفطنت في المعنى على مذاق الاكثر في حق الامور اما على النسخ  
 او على استعمال المشترك في المعنيين او عموم الاشتراك او الحقيقة والجاز او عموم  
 الجواز عن اختلاف الاستعمال واكثر الوجوه في التفسير في كتاب الاشتراك المفضل  
 فان كان قلنا بفصل العقد في اشتراك في ان لا يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 عليه وجه فيقدم ان بق من ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 يكون من عموم الجواز في الاستعمال المشترك في معنيين الجاز في المعنى  
 حقيقى لفظ او في غير غير ولا يقدر في ذلك كون الاحوال في الامر الفرض بعد ذلك  
 كمال على تمام تفصيل مسألة من اجل ان قد يتعكس على التعميم مع تحقق الحكم  
 بيوم او في شهر او شهرين او سنة او سنين او ايام بكثر من شهرين او شهرين  
 والشهر والسنة والسنين والشهرين والسنة والسنة والسنة والسنة والسنة والسنة  
 السنين السنين السنين السنين السنين السنين السنين السنين السنين السنين السنين السنين  
 في حق الله تعالى ومضى بعد ذلك كما لا يخفى من ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 فبلغ في حاشية شريفة وصدق الملا في قوله وهذا انما يقدر في الحق حقيقة  
 اعلم وانما الاول هلال او انما يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في قول والربيع يصدق بصحة ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في حق الله تعالى ومضى بعد ذلك كما لا يخفى من ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 فبلغ في حاشية شريفة وصدق الملا في قوله وهذا انما يقدر في الحق حقيقة  
 اعلم وانما الاول هلال او انما يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في قول والربيع يصدق بصحة ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 في حق الله تعالى ومضى بعد ذلك كما لا يخفى من ان يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم  
 فبلغ في حاشية شريفة وصدق الملا في قوله وهذا انما يقدر في الحق حقيقة  
 اعلم وانما الاول هلال او انما يقدر على ان يعقل ما لا يقدر عليه من انفسهم



مردود

14

كالبرية الشترط بعينيه ولو فلا وإنه إذا اختلفت فيه القيمة علم يكن المحال مباحاً  
 بشرط بعينه ولو فلا أو لم يرب من الحادث وبيع أفعولها الصفة مطلقاً أو المفعول  
 من حيثان أو طارق وزيت الزم بعد التي تختلف فيها الأفعال منها  
 يقصد بالبيع كالغمان قبل القبض وتبوت أفعالها أعياناً والملك في المانع في الغنم  
 ليعان بقره وزان وخباز في صور منزه ونحو ذلك مما لم يفسر تبعاً وجوبه وإنما  
 ومنه ما لم يفسر من النفاذ عقيقة المبيع والتمتع وبيت الأجل ولا بد من شي  
 وأقدم من موضع تسليم من قبل الأول لئلا يعرف الأصل والمفعول الأول أو غير  
 أنه يجوز هذا البيع وخصومه مع خلوها عن اشتراط ذكر موضع تسليم  
 مانع ولا يباع على عدم اشتراطه في بيع الثمن المتأخر أو نحو ذلك بشرط  
 تأخر تسليمها أو التمسك وفي غير البيع من العقود ما سلم والأبواب وخونها وقا  
 إجماعاً في تمام البيع وأما في المانع فتدفع ما ذكره من أن المانع لا يقبض  
 ما ذكره بقوله تعالى في المورثات ما لم يفسر على ما يرد ونحوه في قوله  
 المانع من موضع العقد لا يفسر من حيث البيع أو موضع مانع بنفسه عرفاً  
 من البيع والعقد وهذا القول هو الصحيح في البيع ونحوه من حيث هو  
 المنقوض عن حسن برعيه على وقد عقدت في بعض منافع وفي قوله  
 خلافه وبذلك لا يفسر كإجماع فيه قوله في البيع من حيث هو  
 على طرف أو طلاق ما موضع العقد وقد سطر هذا القول ما ذكره  
 في قوله يفسر في الشرط فيكون حاراً في البيع والشراء لا يفسر من  
 ذلك بل يفسر من حيث هو أن كان مقتضى المانع والفرقة بينه وبين  
 القول بأن مقتضى العقد وجوب تسليم البيع عند الحلول في أي مكان كان مع  
 بيعه لمسلم فيه غرامة وعدم قرينة إرادة خلافه أو رد عليه بل يفسر الغرض والفعل  
 من اشتراط الغرض وبهذا انتهى في المانع من حيث هو



في ذلك كله الامن بعضه من فدية من قاضي فقلت وربما يعطى صبارا وسبيل  
 في المقام قال في المقام قال وانما لا بد ان يبيع السلف في السلف في المقام  
 حلا في الاجل او قبله في جنس ما اتاهه بالكره في التمسك الذي يتبعه لم يجز وان  
 يجنس عن ذلك جاز ان يبيع في جواز التمسك ان والفاصل بين البيع والبيع  
 قبل الاجل وهذا من جنس بناء على المصلحة اصل لا فرع والتمسك حرام مع خال  
 وفوقه ووجه التمسك بالاصل وان التمسك السابق الدال على المنع مقتضى  
 على البيع واشترط التمسك على التسليم متحقق حتى مع الحول لا يقدم فلا  
 يتفاوت الحال بين جعلها شرط في التسليم فالببيع وعدمه في حال بيعه من  
 فله من قاصر مدركه حتى ما في فيجوز بيعه ولا ينافي عدم استحقاق التمسك  
 له ليقاوم عدم الاستحقاق بالمطالبة والقدر على التسليم المشروط في صحة المعاملة  
 في حاله لا حين اجراء العقد لمعالمه في المباح البياض لا يثبت الغاية العقد  
 حصصها والقدر من حيث تسليمها حين المعاملة لم يحرم ما لم يسم من اصله وذلك  
 معلوم الفاء وقبله اولا الاجماع للمنفول بل الاجماع المتخذ لقائمه قال  
الاشارة في المثل الاجماع وفيه قد يقع بالعرف بين ما نحن فيه وبين بيع العاين  
 الغايه وما يثبت السلم فان القدر من حيث التسليم فيما نحن فيه غير موثوق به في البيع  
 بالحول لان التسليم فعل العرف فلا يفعل فاذا في ذلك المعاملة فان فعل  
 التمسك وهو فلا يقع فعل نفسه خلافاً لما نحن فيه ويتحقق بيع الدين في  
 بيع التمسك فانه استحقاقا ما نحن فيه مع القول بجواز بيعه وما يبيع مع الحول  
 ما لم يسم بالاجماع والاشارة بين التمسك في التمسك ما لم يسم به في البيع  
 في بيع التمسك بالحول او لا بشرط في العاين في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه  
 لا يفرق بين ذلك وبين غيره في بيع التمسك بالحول في بيعه في بيعه في بيعه

في ذلك كله الامن بعضه من فدية من قاضي فقلت وربما يعطى صبارا وسبيل  
 في المقام قال في المقام قال وانما لا بد ان يبيع السلف في السلف في المقام  
 حلا في الاجل او قبله في جنس ما اتاهه بالكره في التمسك الذي يتبعه لم يجز وان  
 يجنس عن ذلك جاز ان يبيع في جواز التمسك ان والفاصل بين البيع والبيع  
 قبل الاجل وهذا من جنس بناء على المصلحة اصل لا فرع والتمسك حرام مع خال  
 وفوقه ووجه التمسك بالاصل وان التمسك السابق الدال على المنع مقتضى  
 على البيع واشترط التمسك على التسليم متحقق حتى مع الحول لا يقدم فلا  
 يتفاوت الحال بين جعلها شرط في التسليم فالببيع وعدمه في حال بيعه من  
 فله من قاصر مدركه حتى ما في فيجوز بيعه ولا ينافي عدم استحقاق التمسك  
 له ليقاوم عدم الاستحقاق بالمطالبة والقدر على التسليم المشروط في صحة المعاملة  
 في حاله لا حين اجراء العقد لمعالمه في المباح البياض لا يثبت الغاية العقد  
 حصصها والقدر من حيث تسليمها حين المعاملة لم يحرم ما لم يسم من اصله وذلك  
 معلوم الفاء وقبله اولا الاجماع للمنفول بل الاجماع المتخذ لقائمه قال  
الاشارة في المثل الاجماع وفيه قد يقع بالعرف بين ما نحن فيه وبين بيع العاين  
 الغايه وما يثبت السلم فان القدر من حيث التسليم فيما نحن فيه غير موثوق به في البيع  
 بالحول لان التسليم فعل العرف فلا يفعل فاذا في ذلك المعاملة فان فعل  
 التمسك وهو فلا يقع فعل نفسه خلافاً لما نحن فيه ويتحقق بيع الدين في  
 بيع التمسك فانه استحقاقا ما نحن فيه مع القول بجواز بيعه وما يبيع مع الحول  
 ما لم يسم بالاجماع والاشارة بين التمسك في التمسك ما لم يسم به في البيع  
 في بيع التمسك بالحول او لا بشرط في العاين في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه  
 لا يفرق بين ذلك وبين غيره في بيع التمسك بالحول في بيعه في بيعه في بيعه



يكون له خيار من جنس من جنس الشوط ومنه انما يشترط ان يكون له خيار  
 طه في بيع قبل القبض وقابله بعد فان كان بعد القبض فلا طه فيه وهو  
 اتفاق وان كان قبله فلا طه في هذه المسئلة جزئية من جنسيات بيع المبيع  
 وعين الا ترى هنا الكراهية في خصوص المكيل والموزون على ما هو عليه  
 وثنا كذا الطعام وكذا غيره ما ادبا على بيع كذا كذا ههنا وقد بينا في كتابنا  
 اذا كانت الزيادة في باب السلم والبيع على من هو عليه وان كان في عقد الحكر  
 بيع السلم فيه قبل قبضه مطلقا ولا يكون الا من المكيل والموزون غالبا او  
 بالتوازي المانعة من بيع المبيع قبل قبضه مطلقا مع ما لها من الكراهية  
 في دليل الكراهية وفيه نظر الكراهية في المقام على خصوص الطعام وفي غيره  
 من غير ان المنة الكراهية وفي المكيل والموزون واختار ان هذه المسئلة من  
 البيع قبل القبض وان القابل بالتخيير ههنا لا يلزم التخيير بل هو القابل  
 هناك لا يلزم القول بها ههنا وان ههنا المستند من ان القابل للتخيير  
 ضعيف ووجه الثغور في تأكيده قاطعا على هذه المسئلة خاصة في خصوص السلم  
 من ان يكون البيع على من هو عليه او غيره وذلك هو عينه في رواية الدار  
 كانه من مسائل او خاصة بخصيص السلم على من هو عليه ان يكون سلم  
 والسلم في الروايات مورد ولا خصوصية او قاطعا هو موافق لاقوالنا  
 في تخصيص العام على المتخصص كما انقولنا مستند في ذلك ونحوه ههنا  
 ههنا وقابله في المسئلة بذلك ومذهبنا ان بيع قبل القبض  
 للمساكين انما هو البيع على غيره وفيه ان التخيير في ان كان البيع  
 والمنع وليس فيها نظر في التخيير بوجه من الوجوه مع اننا قد علمت في ذلك  
 من قضاة اتحاد المسئلة فان القابل يبيع بالبيع ههنا او بالمنع ههنا  
 والقاضي والجمهور في ذلك وهو ان القابل يبيع بالبيع ههنا او بالمنع ههنا

والحليين

والحليين قالوا به ههنا ثم نقل عن الصالح القول بالمنع ههنا في البيع على من هو  
 عليه ونقل الى جامع عليه ههنا ان الحق القول بالخيار في بيع سبيل من غير  
 الطعام لا يجوز ببيع قبل القبض على كل حال الا ان يكون مطلقا فان قلت ان القول  
 بالخيار ههنا نسبة الشهيد الى الاكثر ههنا ان نقلنا الشهرة على يجوز ان ذلك  
 هي جهة المتأخرين وهي منقولة على يجوز ان المقامين هما ان اكثر الفقهاء المنع في  
 المقامين وقد بينا في الشهيد ههنا القول بالخيار على ما في كثير من الاسانيد  
 في اتحاد المسئلة في رواية ذلك الباب من جواز البيع مع التولية  
 القاضية بغيره من الزيادة التي منعت منها روايات هذا الباب ويرشد الى ان  
 تنوي التخيير في بيعه وليد على ذلك انما حكم في حال الاصحاح بالذات ههنا في المكيل  
 والموزون مطلقا كان البيع على من هو عليه او على غيره مع ان روايات ههنا  
 الباب الصحيحة مرعية في جواز بيع الطعام فضلا عن غيره على من هو عليه قبل  
 القبض دون كراهية ولا سند في ذلك الى طلاق التفسير لما بعد في ذلك  
 الباب يدفعه اولاه ان كان ينبغي عدم التخصيص على خصوص المكيل والموزون  
 وثانيا ان هذه النصوص خاصة هي مقدمة على ذلك في موارد ههنا وهو  
 البيع على من هو عليه خاصة وجعل مستند الكراهية المنع في اولها فبقي فيها  
 شبهة الخلاف او فائدة الربا في النصوص او في وجه شبهة الاجماع المذكور  
 الا في اول طلاق الذي اشترانا اليه فيه فالانقياد في ظاهره ان الكراهية في البيع  
 مع الزيادة بين التبيين وعدمها واجماع المدعي شبهة الربا انما هي في اول  
 مع انه لا جعل في مسئلة واحدة وضم اداة يجوز ان ههنا في رواية  
 يجوز انما تنقوي التخيير في ما عدا اداة التخيير ولا انقضاء القول بخيار  
 فضلا عن ان يكون هو من هو من هو لا صحاح ان القول بالمنع في اداة  
 بين التبيين الزيادة مع انما من زيادة وكان البيع على من هو عليه منسوب











بما استدل به على ثبوت الجواز في كثير من مواضعه وهو حد ثبوت القرار وتنص  
 في غير اختيار من جازة الفضولي في الشفعة وفيه النكاح ونحو ذلك فانه يثبت  
 على بقاءه من قبل النكاح على تزويج بمنع فيه اجماعا لانه من قبله في مودعا  
 الجواز تنسخ المقود وكذا في ايدى اختياره في غير اختياره يستند في منافعها  
 ونما جها لم يرد ما عرفت ذلك انما يجري حيث لا يكون مرجع الفضل في  
 ورجحنا ان مسئلة التناهي من هذا وان لم يكن فيها تقييد شيئا من  
 النعم في ذلك في باسحق. ويستقط هذا ايماننا ان ايماننا بالاسماء  
 كما في سر الشرح وحد يستقط فيما لو خرج بالاختار ولا يستقط فيما لو خرج  
 ان ارجح وثوقنا في ذلك في تركه وسى الشفعة فاما ما لا يجوز للمسلم ان  
 الكبر في طلب الشفعة فاشبه جازة العيبين وتام اليقين في ذلك ان العيب  
 ولا يكون ذلك استقاطا حق فاشبهه بوجه المودع والمصير في المقام ثم يثبت  
 وقد يثبت الاول بان احد فروق التخيير في ايماننا في ذلك لا يثبت الجواز  
 لزم وفيه ما فيه ثم علم ان بيت اختيار حيث لا يثبت التناهي والاشترى  
 مع هذا البائع له ما اذا كان كذلك فانه لا يمتنع في بيعه ثم لا يمتنع في  
 كالتقصير واختار من خلا في الاضام فيقتضيه في ايماننا في ذلك في  
 نفسه فخرج به جازة من الاستحسان ولا ينافيه خلا في العلم بعد استدل به في الظاهر  
 بين ما نحن فيه وبدينا تقدم من التناهي بالاشترى في الاول بقوله  
 دون الثاني ثم فان الثاني انما هو بعد ذلك في الاستحسان ثم يستدل في نقص  
 الاول فانه بقاءه يتم ولو كان التناهي مقولا في الاستحسان في البيع فيقطع  
 بقاء اختيارنا في ذلك في تركه ومع صدق ذلك فالجواز انما هو في التناهي  
 المشتري في الصورين وانما العيب يستبعد في بقاء البيع في التناهي في  
 ولا فرق بين ان يجاب بالاولى عند من يستحبها عند من لا يثبتها ولو بين

قد خلا

قبل ايجل عند جواز اختياره ونالجزء من غير ترجيح فانه قد والاشترى في تركه  
 التناهي ونوقف على احوال كانه مع صدق ذلك والاشترى في تركه فانه قد والاشترى في تركه  
 خالف لاصل الدال على لزوم العقد على مورد النص والاجماع والفتايات  
 الى عدم وجود المقتضى له لان اتم يستحق شيئا لغير هذا الخلاف في احوال  
 فيما اختلف اليان هذا الطعام عند ثبوت قبل العقد من فعله وانما حيث في  
 لخال او يتاخر الى العقد وخير في الارشاد بين الفسخ والاشترى ولم يذكر العيب قبل  
 وولت التليين لثبوت في الفسخ والاشترى في تركه فانه قد والاشترى في تركه  
 احدها ان معناها الزامه بالقبول كما هو غشار السيد حميد الدين في ان  
 ذلك خلا في غشاره في غير ذلك ولم ينقل عنه احد خلا في ما ينقل عن  
 ثابته ان معناها الزامه بالمسلم فيه عند مكان حصوله ولو في سنة  
 اخرى فوافق الاصح ان معناها الزامه عند ثبوتها مع وجود  
 المسلم فيه عند وفيه انه في الاوجه للفسخ بالقبول في ذلك ولو ما لم يثبت  
 او يطبق المقاسمة بان الاختار على خلاف الاصل فيقتضيه المقتضى في بيعها  
 حملها على ما اذا كان المسلم فيه موجودا عند غير وهو قادر على تحصيله  
 فان لم يفعل كان للمشتري ذلك وفيه ما في سابقه وهذا اذا انقطع المسلم  
 فيه تاما اما اذا انقطع بعضه وقد يفتقر البعض فانه يفتقر بين الفسخ والاشترى  
 والمختلف والعيب انفس في طوبى ولزم والاشترى في تركه وسى الشفعة في تركه  
 صدق ذلك التقا في الاول ان يفتقر البعض في المسلم فيه انما هو مجموع في  
 فقدم في الثاني لانه هو الذي يفتقر في جميعه في المسلم فيه فانه بالمعنى في  
 الصحيحان في احد هما السمتان او في بعضهما في بعضهما في بعضهما في بعضهما  
 بالاشترى في تركه في قال نعم ما عسى ذلك في الاخر لا في الاول فانه قد يفتقر في  
 عليه الغنم على جميع ما عليه ان ياخذ صاحب الغنم فسخها او اشترى او تملكها







العقدان الخارج ومنه الع بنية لا وال بقوة جانية باسناد من المفسر  
 دعواه تبينه ولاخرى نافية ولاشك في مقدم وفي مع صدق في وقت لا في  
 ضبطنا خاتمة من العقد في الاذن ومنعنا عنهم حصول الاضمان  
 بحولنا لظن ان الترجيح للجانب الآخر لان ذلك لا يضبط الجوارح  
 ولو كان كليلي وعوض ذلك انتهى وهو انفق على اذن من في ذمة المشتري  
 وكذا انفق في اذن ذلك على وجه مفسد للعقد بان لا يكون انفاقا  
 وهو الذي يبيح المشتري له على وجه صحيح بان يكون البايع متبذرا  
 ببيع البايع والذي يقرر في حق بيع الخبز وعقد وشره في قول البايع  
 ترجيح الجانب العترة وسبل الغرض من هذه المسئلة والمسئلة السابعة  
 حكم بالعترة هنا والفقهاء هنا وقد في ان الحكم بالعترة هنا  
 بخلاف ذلك المقام وفيه نظر وفي مع صدق في عقد انفسه  
 العترة مع ربح حاصل عدم حصول القبض الا ان يقر بربحها  
 وهو المفسد لا ضار به اذ في القبض لا ضمان يكون في ربحه بالتفويض  
 بل القبض لا ضار به كما في مفسد كما في مفسد كما في مفسد  
 بل يسل العترة لا ضار به من الضال المعدم ثم قال في ذلك قد في  
 البايع اذ يبيح متبذرا كقاريها اذ دخل في العقد وبيعه قوله في ذلك  
 راحة بانها وقد منع قبول قوله في القبض ما لا يبيح من البايع  
 على ما قلنا من عدم بطل قوله في اذن مع اذ في مفسد من الجوارح  
 كالتفاق المبني على ابقاء الثمن عند المشتري لان في مفسد من الجوارح  
 قد دعوى المشتري فلا اعتراف بعدم القبض فادعوى قوله في مفسد  
 المشتري بالثمن وبسط بان المشتري لا يقرب كالحق في مفسد من الجوارح  
 البيع ولا يبيح في دعوى البايع وهي مشتملة على اذ في مفسد من الجوارح

غير مقبول في الثاني والمسئلة موضع الشك والعل عدم قبوله مقبول قوله  
 في الرد وجب ان يبيح قلت ما ذكر من الاضمان بان المشتري لا يقرب باسحقاق  
 الثمن في ذمة الدعواه وفي البيع هو ملك ولا اصل العترة وقوله في ذلك  
 الى دعواه والظن ان محل البيع مع الاستناد الى الشك في اذ في مفسد من الجوارح  
 له على وجه بطل ذلك ثم قوله قضائيا ان اذن العترة انما يقضي على  
 له عند العقد وانما يجوز بالاستحسان وهو لا ينافي في اليد ثم بالنسبة الى الدين  
 يتم ذلك لان الاستحسان يبيح سلبا عن المعارض فلا ينافي في اذ في مفسد من الجوارح  
 واقابوت في ربحه هو ليس محل كلام انما الكلام في ثبوت المردود وكيفية  
 هذه المباحة يبيح منها في الضرف قال المصنف وبالنسبة الى الاخبار بالثمن  
 احقر ذلك لاجل اقسامه بالنسبة الى الاجل فانها اربعة اقسام وبالنسبة الى الثمن  
 فانها اثنان وان لا خصصت في البيع فكانت اقسامها وقامتها شهادتها  
 اربع اقسام وثلاثين راسا للتعرف في ذلك فان ذلك ولو قال اصل الثمن او راسا  
 كان اولى واعلم ان الثمن هنا قال لانه فان يخبر به لا يجعل مورد القسمة اذ  
 وعدمه او جعل مورد القسمة ثانيا على المعوضة على الاخبار وفي المراجعة بناها  
 على الرجوع وان في المواضع الثمانية كان احوال ليس هو الخبر في الاخبار فوجد  
 عن المسارحة ولا يفسد ربح معيرتها في البيع ونحوها من المصارعة وكذا في الاخرين  
 الا ان يريد ان يكون ما هو موقوف وقاد في مفسد من الجوارح ثم ان جعله في اربعة اقسام  
 اربعة اقسام والنفق وهو موقوف فان في الاقسام سبع ذي الثمن وهو موقوف  
 عليه بنية والمنفقل عليه باحد طرفي المقتصد المعوضة بزيادة اربعة اقسام  
 ربحه في بعض اقسامهم في ذواتها في الثمن في الثمن في الثمن في الثمن في الثمن  
 موقوف ما ربح الثمن في اقسام الاضمان في اقسام الاضمان في اقسام الاضمان  
 ذلك في المصارعة يكون النفع الاجل والمشتري في المصارعة في المصارعة







نفسه

三

هو مجموع من المصلحة الى المتاع والنعمة من هذا ان الله قال من اعطاه الله من نعمه ما يشاء  
 من الايمان والنجاة والهدى والبر والحق والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 على اقله الى كل عيش في الدنيا والآخرة والافاق والافاق والافاق والافاق والافاق والافاق  
 فيما انما خلق الله من هذه وروى وروى وهو قسم المصلحة والنعمة من  
 الشيء لا يتنازع بينهما علم والنعمة من الله وفي الصعاق لا ولا في غيره  
 ثمة حقيقة الشرعية فيها تعلم ما يقين في المتاع وطمع مع ان قوله ولكن انما  
 يقين في المتاع في متاعه يارزده ولا عموم المصلحة في كل مصلحة بعد المتاع  
 الدنيا كما طرقت انما من الله الى ما هو افضل قوله في رواية جرحه ولكن  
 ان لا يدعى لونه بما يغرم راحة بالكم ان يزرده ويزرده وروى في قوله انما  
 ولا في هذه الروايات على ذلك وحسب طرحتها اونا ويلها المتاعها انما لا يقبل  
 فضلا عن المتاع مع ان راحة المصلحة وطمع اوقات من جهة عدم الاختصاص في  
 منبذ الى المال والموت وهذا ما عوان من المعصية فيكون قوله ومظم ذلك على  
 يقول الغيرة لان مع ان غيرة اولي بالراحة من جهة عدم ضبط وعدم ضبط  
 فتم قال لهم ويشهد العلم في الدين وانما هي في الشرط بالنسبة الى كل من انما  
 وامتنى ما لمسلمين او وكباين وفي كلوا او كباين على انفسه فينبغي انما  
 في خلاف فيه من انما لا لها كبرها من انما التبع فينبغي العلم على من انما  
 على الساج وامتنى رفاعيتها والعزير والتمتع هنا داجية من قطعانها  
 في يلفظ الشرط والكيفية بالاول الى العلم لا الصلح ولما انما كان بالشرط  
 وحق المصلحة لم يقين في ما يقين من وجه باقي المعلومات من وجه العلم والتمتع  
 في شياطين الروح اليه وان لم يعلم جارة او ابا او ابا بد من المعلومات في وجه جارة  
 في ثمانية لغز جعله المحقق في الشيء اسمع او مهيبي ويري في ذلك نظر الى شرط  
 العلم بالتمتع في الحقد فلا يكفي انما العلم والتمتع مع محمول قول في وجه جارة







المقام وغير من الغفلة اذا هو يتناول دخول المذكورات اذا اراد الباع فيها  
 وثبات ذلك في طريق التغير عنها اما اذا سمحت نفسه في خيار غيرهما فانه  
 كلامه فيه وان كان من المراجعة وحسب ان القايه عدم الاعتراض عنها فلا يلزم  
 في غير المراجعة وحسب ان القايه عدم الاعتراض عنها فلا يلزم  
 لذات وان كان التغير من ذلك ليس صفة تخصه ولكن صفة كانت للغير  
 التي هي كغيره في الدوران انما هي هذه بحسب اعتبارها وعدم غيرها بالمقاييس وحسب  
 المحسوس فان لم يعلم ان دخول المذكورات ليس من جهة الاختيار لم يعلم ان  
 فلو لم ان وجود الاختيار بالمذكور من جهة ما تقدم من وجوب الصدق في  
 الاختيار غير سائل فادراكه انما في دفع ذلك بل هو مورد خياره بل  
 فائدة او ما هنا انما جعله ثمتا في هذا البيع فاحذر من التورط الى وهو  
 بعد بعد عن ان يتبين ذلك الى دفعه بل انظر ان استاريد ان  
 ان يرفع ثوبهم في شرط دخول المذكور في صدق وصف المراجعة لا يقدرون  
 اعلام ان الله وان طر عيب وجب ذكره في سقراط ان العيب مقتضاها  
 او للعيب وان ترد في القيمة بخصار سقراط ان يانه سيرة او من الباع او من  
 او من غيرهما على كل حال في العيب لا يخلوا واما ان يكون قد وقع العقد على وجه  
 لا يجب ذكره لانه باعه او اشتراه او يكون العقد وقع على وجه صحيح فيجب ان يبيع  
 سواء ظهر ان كان قبل البيع او لم يبيع قبل العقد او لم يبيع العقد بدلتا  
 والمراد بذلك العيب ذكره مع ثبوته في بيع العقد مائة فلو ان العيب  
 للمشتري وجب ان يكون العقد غير وقع عليه وان كان قبل العقد لم يخل  
 فيما لم فيه ولو قال المقام وان طر بالعيب كان حقا في البيع المثل في ذلك  
 فان كان له خيارا من العيوب في الاختيار بين وجهه الميسر والوجه الذي هو غير  
 في العيب او في المصفة او في غيرها او في غيرها او في غيرها او في غيرها

بنا

عينا او غير مقتضى به القيمة او اذ في القيمة في عين او ذمه او في الحكمه لا يفعل  
 وعنده وزايد وناقضه ثم انما ان يعلم انه ساق على العقد ولا هو عليه في يد  
 الباع والمشتري مع الضمان على الباع وعدمه والمخذور بين الحق والاذب  
 فالأقسام كثيرة وتختلف اقسامها في الاختلاف وتظهر حقيقة ما يصحح النظر  
 والمدار في جميع ذلك على الاختيار بالشئ على ما كان فلا يخفى مقتضى القيمة  
 فقط بل في كل ما يختلف به الرغبة وما يتبد به ويختلف في نظر المتناقد بين ما  
 لم يكن كذلك في ذاته ونقصا لا يجب ذكره وجميع ذلك يجري في الاقسام الثلاثة  
 قال الله وان اخذنا منكم سقطه سقراط ان لا يشترط عيب في ما لا يشترط العيب  
 وسقراط ان لا يشترط العيب في ما لا يشترط العيب في ما لا يشترط العيب  
 دون ما حقيقة الحال وهو ان اصل العقد يقع على ذلك بل ان الاختيار انما  
 تقر به في الاختيار عنه ولا يشترط بالاختيار بل ان لا يقع غير ان لم يعلم الاختيار  
 بالقيمة والمؤثر في ذلك تقدم على ما تقدم من ان العيب لا يكون في ذلك  
 ومنه من جهة في ط والحق ان ان الغلط المقصود انما يلزم بظاهر الذنب  
 لا من جهة في الموضوع نعم مثل التوبة قد يقع بمجردها في المقام وهو ان يخذ  
 انما تقدم عدم المقام وعين ان ليس عليه الاختيار بالعيب سقراط  
 بل انما هو من غير ان ليس له السقاط على ان يكون موافقا له في سقراط يكون موافقا  
 لهم لان يكون معنى قولهم وان يخذل اخذنا سقراط اخذنا لا يشترط هو  
 يخذل ويخيل القول بل لزوم السقاط وعدم الفرق بين الاخذ وعدمه كاختلاف  
 فيكون يكون الترخيف ما عند غايته ان مع عدمه لا يكون ولا يكون فلا  
 يجوز ان الشئ مع عدم اخذ يكون اسقاطا لا سقراط امر خارجي لا يلزم غايته  
 بغير الشئ مع عدم اخذ فيجب غايته ومنه خيارا انما يقال لا يبعد مع  
 اخذ جواز الاسقاط عند مناط باعتبار مقتضى ان يكون اخذ لا

فانما هو من غير ان ليس له السقاط على ان يكون موافقا له في سقراط يكون موافقا  
 لهم لان يكون معنى قولهم وان يخذل اخذنا سقراط اخذنا لا يشترط هو  
 يخذل ويخيل القول بل لزوم السقاط وعدم الفرق بين الاخذ وعدمه كاختلاف  
 فيكون يكون الترخيف ما عند غايته ان مع عدمه لا يكون ولا يكون فلا  
 يجوز ان الشئ مع عدم اخذ يكون اسقاطا لا سقراط امر خارجي لا يلزم غايته  
 بغير الشئ مع عدم اخذ فيجب غايته ومنه خيارا انما يقال لا يبعد مع  
 اخذ جواز الاسقاط عند مناط باعتبار مقتضى ان يكون اخذ لا












[illegible]

10

[illegible]

1890



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فبما انما الكذب في اقل التراء استوحا لان الكذب مع تحقق التراء بالنسبة  
 الى التراء او الوصف او الموصوف حتى قلنا ما نختار المصلحة فبعد وان هذا  
 الصورة ليست في المصلحة المستتب فيها بغير المناط او الاولوية قال المصنف  
 والتمن له وللدلالة لا يجرى كما في وقوع وقوعه والخروج وغيرها وعوضي على الدال  
 جامل بغير ان هذا الانطباع اذ مع علمه لا يثبت لجره لانه قد يضع حق عليه  
 له وفصل ما به مع علمه لعدم لزوم العوض واحتمال التزم مع علمه بعد عدم  
 ذلك عن التزم المدفوع بالبيع القاسم مع العلم بالقاسم هو بالحقيقة لا بالشرع  
 فلا يجرى الجواز على ان لا يجرى لازمة مع ولودارت غار وقع عليه التراضي بان  
 ان يجرى في الاجرى وهذا هو الاصل الاستباقي فيه لانه لم يقع التراضي على  
 معين حثيرون. فاما مطلقا لا يند من حقه وانما وقع على مجهول فيكون الو  
 لم يقع توافق فيه فمال الزم الاجرى مع المساواة في المقتضا فمما لا يجرى فلا يجرى  
 عند الزم بالاجرة لجره المثل السوفيه مع النظر في التزم شيئا وما لا حيلة في  
 ما اثره في التزم السوفيه في غير سوقا. كان بالظن في القضا والفاعل والمفعول  
 او الزمان وغيرهما فالجواب ما ذهب اليه في التزم في التراضي ونقلا عن  
 الشيخ في الفري بين ابتداء التاجر له به واستدعائه الدال ذلك منه فكلوا  
 بالمال الدال ان اريد في قول بخلافه في الثاني ومشتد على الاول صحة  
 مما يصرح عليه عبد الله من قول في رجل قال لرجل يعثوب هذا جبة وراهم  
 فاستأجره فذلك قال لسوق بالي وصحيفة في رافع عنهم قال قلت لرجل يعثوب  
 استأجر فقال ما اذا اردت على لمارك فقلت فقال لا بل هو رواية في رواية  
 جعفر بن محمد قال في رجل قال لرجل يعثوب هذا جبة وراهم فاستأجره فذلك  
 قال لسوق بالي وصحيفة في رافع عنهم قال قلت لرجل يعثوب استأجره فذلك  
 قال لسوق بالي وصحيفة في رافع عنهم قال قلت لرجل يعثوب استأجره فذلك



18

الوضيعة لأنها استثناء المصلحة المجاز والافق ان يقول ووضيعة او  
وقد كانت ثم ان المواضع هل يجري فيها ما جرى في المراقبة من الوضع قد يكون  
لعين من عينين من غير ان ينفقه او ينفقه او ينفقه او ينفقه او ينفقه او ينفقه  
الوضع ام لا او خاصه فخص من الوضع للعين من عينين ينفق الشطر او الشطر لم ينفق  
الوضع ولا وجهها في هذا الاول من ان الوضيعة للعين من غير عينين اربعة في الحقيقة  
الى الوضيعة ضرورة ما خرج عن الوضيعة بالمصلحة المستطاة وهو ما نفى مع العلم بما  
يقابل بينها من اثنى اربعة من حيث فلو ان الوضيعة اربعة العين من غير عينين  
في الوضيعة بغير العين من غير عينين فقد نفى ما ادعت ان البيع وشا من التمن  
منه بغير السعة وقوب برش لما ذكره في العينين الوضيعة المستطاة وهو ما  
كان هناك وضيعة في الفرض ثم اقاما المنفعة والصفة فكما لو اشترى الواحد  
حد في ديار به مع العقد ان حيث تكون المنفعة والصفة فانه مع عدم  
موجب فلو انما العدم من المسئلة على وقوع المنفعة اتماما اما وضيعة العقد  
فليس بدلت او عدا وضيعة المعين من غير عينين وان وضيعة الحكم فكما لو اشترى  
بذراع حيا لا اما عاكس فهو اربعة كما تقدم وهل وضيعة شرط وما شرط وجهها  
لأنه عدم ورضيها شرط خارجية وان كان وضيعة من شرط ما شرط  
وقاسمنا سبق ثم ان الوضيعة في مقابلة نفقة روي او ان هذا هو من الوضيعة  
او وجهها نفقات الملاك وان التما في فيه العائمة والمؤمن ولا فوى العدم ثم ان هذا  
عبارة ان احدها ان يقول والحل عشرة اربعة فلو رتبة ثلاث اربعة او احدا  
النفق من خارج كون الوضيعة من مائة شقة درجتي في حدة حرة فلو  
رايتها النفق فخرج اربعة نفقة ووضيعة شقة درجتي في حدة حرة فخرج اربعة  
والوضيعة شقة درجتي في حدة حرة فخرج اربعة نفقة ووضيعة شقة درجتي في حدة حرة  
نفق من واحد خارج على السبق والاربع نفق من اربعة نفق من اربعة نفق من اربعة







وہی ہے جس نے یہ کتاب لکھی ہے  
اس کی مدد سے تم کو علم حاصل ہوگا  
اور تم کو اللہ کی رضا حاصل ہوگی

9-25

عندهم حتى على تقدير احتياج فان سئل الخالف انما يقال انما يقال انما يقال  
واحال الوضع التوكيدي بعيد مضافا الى ذلك لا يخفى على المتأمل والمحقق  
والعالم العقيد وغير الاسلام والمحقق الثاني مع تباينه ومن اشتهاه  
المبنية بمعنى من حيثية سلمنا ذلك فلهذا لا بد من توضيح في تحمل على البناء منه  
وبعض وجه الثاني بان المواضع على حد المراجعة للتقابل فكما انتمضت المراجعة  
المعنى الثاني فكذا المواضع للتقابل وهو ضعيف لا يتفادى التباديل وبعض  
حكم بالفساد فتكافؤ الاحتمالات والزموم المحال في التوجيه الاول فالمتكافؤ  
التوكيد وهو لا يعجز برأى المال التوكيدي جاز التوكيدي في هذا معنى وفي  
بان القواعد بمعنى آخر ثم ان جعل صيغتها اوليت وراية فاعلم ان القواعد  
العقود والالتزام وضع خامر ولقاعك ان العقود مداهما على المتكافؤ  
وتمازجها منوع على انه ينبغي القول برامحت وواضحة اذ بان بوضوح حيث  
وعلمت لان يدعى الاجماع على خصوص ذلك فالقاعدة كذا في التوكيد او يقال ان  
هنا ذلك عند الاحتياط من كذا او انه لا يقيد في القواعد العقود التوكيد  
وهو الصحيح وفيه بحث ومع حيلها ما عرفت في القواعد وقبائلها على المعنى التوكيدي  
تجملنا عدم التوكيد في عدم الفرق به كقولنا ان توكيد التوكيد نعم فاما على  
القاعدة التوكيدية على المتكافؤ وهو البيع انه يظهر من التوكيد في القواعد على  
اختصاص التوكيدية بالبيع فاذ يفرض حالها بان يكون على فاعلم ان  
اولا او يدعى ان القواعد التوكيدية موضوعها لما كان العقد التوكيديا فلا  
كلام للمعروفين بل على ذلك لان المقام مقام البيع وهذا هو وجهها  
ينبغي حيلها في المجلس وخيار المحبوسين والشفعة وجهان متباينان  
على تمايها وصلحها انا او عقدها مستقلا او غير ذلك وانظر في التوكيد  
فلا يصح الاول فان تفرجها وادرجعت في التوكيد لا القواعد التوكيدية







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

استلزامه ما ورد في عمارة وروايات في نقل حرمته التي لا يجوز في اغتصابه سبيل  
ومن المعاصم انه لو كان محظورا بالبيع لرفع المنع بنقله من مبيعته لاعتصمت به  
ونحو ذلك وان اخذت الزبارة في بيعه سبيل المعروف وفيه العرف في الزبارة  
المذكورة براديه الفرض كما يقتضيه سبيلها وهو الرد كما يقتضيه ظاهره  
في بيعه من غير بيعها في رواه الطبرسي في الجمع عن العمدة وقول الارسلاني انه لو كان  
مباحا لكان غير موجود في روايات الكتب الاربع بعيدا عما علم من نقله  
الكتاب كبر الاحكام الست في الكتب الاربعه وايضا فافظا خبره عن لفظ الاجتناب  
فيها مع ان قاعا المحدثين في نقل الاخبار انه متى اريد نفسه بعض الافعال  
في اجزائه دون الى ذلك ما فظا يلا عليه ومن هذه الروايات اني استدل بها  
لعنوا صحابة عهد بن مسلم قال سئل عن الرد يدفع الى الطحا الطعام فقيل  
عليه بعض صاحب الحلث ان طحا الاثنى عشر خلا وقفا فافظا الاقلت  
ارجل يدفع السم الى اعمسا ويمنع السماء اظلا امسا قالوا ثم من الرواية  
المنع من نقل الحظ على الطحا بالرفيق والسم على امسا وقد من به في الروايات  
بعض من الناس في قول التخصيص بالبيع وبان قول التخصيص ومن جمله  
ما استدل به في المتن فان زده بعضهم ان اياهم اراهم بالاولية انما لا بد من بيان  
كيفية بيع الزبارة وليس فيها ما هو مستوفى في اصطلاح الشارع واقتضت  
بعض من الروايات التي فيها تشبه الزبارة في ما هو من الزبارة  
ومنه انما يقتضيه بطلانها على معناه اللغوي ثم قد يوجد في اصطلاحه  
لغتها في البيع خاصة من ذلك ليس يدل ان لا يبيع في بيعه ولا يبيع  
باعتبار ما لا يجوز في بيعه عند البيع والنظر والاجتهاد فكل ما فيه يقتضيه اجتنابا  
ينبغي حمله على معناه اللغوي ويخرج ما هو خلافه في الاماير في البيع  
محرره برشد في ذلك عدم تخصيصه بالبيع وقولهم في انما يبيع في











في الأولى وهما نقل الع في لفك الأفاع على جواز بيع النور  
أذا العا لم يجد في الثاني بعد التخصيص لا يفيد فيها الثانية  
استصحابا على حفظ الكرامة إذا انكره عند استصحابها  
في التخرج في جبال الربا مع مرد في الاختيار على الأبد  
ولا يكره إلا الحزم في ثابته فيما يقدم بغيرها  
من المقدد ونسبها صفت من الزيادة النسبية مع  
المكان واستصحابها زيادة فالوجه أن روايات المت  
بين خلاف في المقدد النسبية فبحكمه على مقتضى  
في باب المقدد بالأسيل والورث من وجه من أقاله  
منه نسبة في المقام ليس من حيثية الزيادة في بقول  
المريد فإلى العرف فلا ينشأ في ما ذكر على ص  
نسبها في المقدم ما أحد المقدد من مقدم  
مستكم هذه الأحبار على العلم المقدم  
المقدم من تقدم من أدلة المستند من حيثية  
الخلاص وحماها المقبول من حيثية قوله  
في يومى الكتب خبر سعد بن عبد الرحمن في الخبر  
لنفيه قال سئل ما سئل ثم عده السبعين والسبعين  
سئل وسئل فقال نعم أو لا من أسبغ أسبغ خذ  
أو لا من ثم أمر في خطب على السبغ بعد هذا الخبر  
براه العامة ولا يفاد منه وقوله الغفيم في هذا الخبر  
منه من السبغ والتمه في كلام الصدوق لا من الزيادة  
ثم من النسبة في محجوز من زيادة الغفيم في الخبر في قوله

أخبرني

[illegible]

سنة







[illegible]

وَمِنْهُمْ

[illegible]











ما ينبغي من العلم المستوفى في الاختيار الصحيح في باب اتخاذ الخطوط الشرعية والعلل التي لها  
 فيها ما ان حصل ما وجد في حقيقة العمل وحسنه وما ان حصل الشبهة في حقيقة  
 هشام بن سالم في حقيقة عبد الرحمن والعلة المستوفى عليها عند مواده قوله ما  
 رواه ثقة الاسلام في كتابي عن علي بن ابراهيم عن عباله عن حماد بن عمار بن ابي  
 ما اصل واحد فليس يفتقر على العمل بالكلية او في ما يورث ما في خلاف هذا  
 بيان فلا يلبس به انسان لو جدد به في كل سنة في كل حال وما كان حله  
 وكان يلبس او يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل حال بل يورث في كل سنة  
 وذلك في الغرض والاشارة ما اصله يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة  
 وفيما في الغرض واحد فلا يورث في كل سنة في كل حال فادفع منه الى ان يلبس  
 بعد ذلك في الناس النويان بالتعب المحدث وفيه لا يلبس في كل سنة في كل حال  
 في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 المستوفى على ما دلل في مع اصله على خصوص ان اصله مع كل سنة في كل حال  
 على ما في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 ربيع الجواز وادبه سبحانه عبد الرحمن قال سالك يا عبد الله عن معنى قوله  
 بالليل المنوح والغزل في قوله لا يلبس الا وجهه والتايد برواية عبد الرحمن  
 جوابه من رواية علي بن ابراهيم وعنه في قوله لا يلبس الا وجهه والتايد برواية عبد الرحمن  
 جنس يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 قد سلف في الواقع في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 بخطه والشعور هو بعد ورفق بين هذا الباب وبين الخط والشعور في الروايات  
 قد سلف في الواقع في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 لا سيما في الواقع في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال

كالدين

كالدين والخطه فساد واما في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 منها ما ان يلبس الا وجهه والتايد برواية عبد الرحمن قال سالك يا عبد الله عن معنى قوله  
 بالليل المنوح والغزل في قوله لا يلبس الا وجهه والتايد برواية عبد الرحمن  
 جوابه من رواية علي بن ابراهيم وعنه في قوله لا يلبس الا وجهه والتايد برواية عبد الرحمن  
 جنس يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 قد سلف في الواقع في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 لا سيما في الواقع في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال ولا يورث في كل سنة في كل حال  
 كالدن







والتمسح باللفظ فلا يكون فيه معارضة مع انه توجه عليه ان يكون  
 من الكتابات على ما يقوى خصوصية انهم لان يقولون دفع الشهادة عنها  
 موزودها مع ان جميع الفقهاء وما فهموا الا في قوله ان المسألة  
 نقان بالقاعد الاستفاضه وتخصلا حتى ان السبب على ان ذلك في الاستفاضه  
 ومنها يعلم حالها في النفاية بتعالج الجمع الرهان من ان مسند المتبوعين  
 زارة محمد بن زيد برواية عمر بن سبع وشيخهم تمام بن عبد الله فان ثبت  
 ان هو السبع في كتابه من الكتاب انهم في الاختيار وانه معاذ  
 يافت وعمر بن سبع وباسم البصر وغيرهم لكننا اعتبرنا ان جعل احد منهم في سند  
 وانما نظروا في ذلكها وخروج ان محمد بن عبد الله عن ابيه القول بالاستناد في  
 بعد عدول السند لم يذهب اليه احد من بعده وان ابن الجندب قابل من احدا  
 لم يولد من يولد دون العكس وانما مسند الى ما ذكره فيهم ثم من قوته وثبت  
 ومثاله في منع العكس من قوة ثم بما يجوز احد من ميله وعلمه من مسند  
 من احد من بعد بعد واثبت سواء وعديم انهم لم يرووه في ضعفه في سند  
 وقول السند من قبل فلا يصدق ولا يحد من متبوعين وانما مسند من يولد  
 استعمال الجاز في عمل لا يقتضيه التمسك في عمل غير على انه قد يولد من يولد  
 في من اخباره ليس ثم علم ان الموجود في روایات وفي هذه المسألة من يولد  
 وعند سقط قد يقال بمقابلته للفظ الاب والابن لان مسند الاب مسند  
 يقال جئت فوضعت وحملت فقلت ولعل يولد بمقتضى من يولد من يولد  
 فمسند الوصف باعتبار السبب باعتبار السبب باعتبار السبب باعتبار السبب  
 وكذا لا يصدق لفظ الاب والابن جري حكمه الرضائي ودعوى تعريف اللفظ لا وجه  
 ان لا نقول بان لفظ الاب والابن يولد من يولد من يولد من يولد  
 من الرضاع فان يولد من السبب جزمه عدم الوفاة اذ لا يولد من يولد ودعوى

في السلام

في النكاح وان حصل هذا من الاول او اخف من فعل المنع مع احتياج الامتناع في باب  
 ما يربى الرضاع به من يولد وهو مخرج في العموم مضافا الى ان حديث الرضاع محمد  
 كونه السبب يقتضيه ذلك ولعل توجه في خروجه ان المدار على فعلية الولادة لا على  
 سبب يولد وهذا يمكن ان يقال ان ولد من يولد من يولد من يولد من يولد  
 الولادة فيسأله وان لم يكن سبب هذا ان قلنا بملامعة الفعلية في الوالد والولد  
 في الروايات وكذا لا يصح انما ادالم نقل بذلك وانما يفرق بينهما وبين الابن  
 وقد يورد عن معنى الفعلية لا يشهد بذلك العرب في يكون السبب لاقتضائه على  
 التمسك على خلاف القاعدة ولا اقل من مثال زيادة الفعلية من ضعفه على المتبوعين  
 ان نقل ان الفرد نظم القريب على السبب باعتبار وضع قول دليل الرضاع لما عرفت  
 مع سبب اخر من الاستحسان عدم القول بعموم يقتضيه المتبوعين وانما النظر في  
 ان ان قلنا ان الولد حقيقته شرعية وهو خارج عن وضع الولد شرعا فلا يولد  
 من يولد ولا قلنا بان تعدد الولد اخلال فيك باعتبار المنع في المطلق  
 الى غير وان لم نقل بذلك وهو قولنا المستفاد من الاحتجاج في التمسك بالمقامات  
 بانها حكمه بالابوة والبنوة ووجه الاستدلال على ذلك بان النكاح فيكون  
 في هذه ثابتة مستحارة من ارجاع الابن والابن يولد من يولد من يولد من يولد  
 لكونه من السبب قبل التبعين لا في زمانه بل يجوز مع احد من الاولاد والمنع لا  
 حكمه محصور ولعلنا في قوله ولا يولد في الاولاد بان ان يكون ذكر وان كان  
 مفعولا لا يولد ولا يولد الحكم الامام الخاقاني في المصنف والابن يولد من يولد من يولد  
 بالتمسك بالتمسك الزوجه على حقيقته وانما هو سبب يولد من يولد من يولد  
 ما يولد في النكاح بانما يولد من يولد من يولد من يولد من يولد من يولد  
 ما يولد من يولد من يولد من يولد من يولد من يولد من يولد من يولد  
 ما يولد من يولد من يولد من يولد من يولد من يولد من يولد من يولد















ومثل هذا المبدأ عند ان رسول الله صلى الله عليه وآله اعلى ان القوم يستغفرون باموهم  
 ويشتلون حوامه باشتها الكافيه ولا هو ان اهل بيته يستحلون اغراضا يندرجون  
 بالحدود والربا بالبيع ومثل النبوي لينا في ما ذكرنا انما الاول فقد تقدم على  
 فيه ولما الرهبان فان المراد به البيع المشتمل على الربا وهو بيع احد المسلمين بالآخر  
 مفاضلة ولو كانا قسوسا في غير كنية لا يقوى على الصحة ورواية المؤيد بن  
 بالعمومات وبطريق الاجماع فيقول على ذلك او على الكراهية نعم بعض الجبل قد منع الخبي  
 فاني سيع الرهبان في بناء ربا القرض بزيادة فانه من البيع بشرط البيع وقد فضل  
 من جماع على فساد وحق على فانه من ربا الوعد بان يوطئ نعم ووجه به ذلك  
 مقام اخر مع ان الزجاء فيه ثابت نعم علم ان على الحب في عقد المقام بالنظر الجبل  
 وتخلص من تحت الاصلية والحقوق لما استوعب هذا المصنف اجزاء مما لا يحصى  
 انما فيه عنهم مع بعض ما نسبته الى خطابات اشيع القاطنة اليهم لغير  
 السوء المعروف ومباركهم في تقديم في المصلحة البناء على عدم الجبل نعم الله وقول  
 فقبح الخبز درهم ثم افعال فدفع بناء على الاكتاب ثم ذهب وهكذا يمشي ودين  
 عند عاده وشاوي على عمل وفان ياب ان ساجد غير بافلا في خد عاده قوله  
 او دفع الخبز الى بني هاشم او دفع الزكاة الى الفقراء فيقول ان الله في القوم يدفع  
 فاني يثني على ما عطاء ثم هذه كان خلد عايل لا بد من الاعطاء من يثني  
 في اخاء استوعبوا المالك ورد الطعام واعطاء مغلغلة حقوق ثم لها  
 خيرة وحيلة نعم لو دفع اليه مع عدم البناء على شئ ثم عليه في ذلك وهكذا  
 لربا سلفه بما فوقها ممن على ظهورها بنا معه في ذلك حسب ما يستحقون  
 لم يكن ذلك جائزا بل في فضل شيئا في ذلك فهو غايب حقوق الفقراء في ذلك  
 انتم هذا الباب فخص حقوق المساواة والفقراء بالثمن وذهب وذهب  
 لا يرضى بذلك او يورد في باب القضاء في جملة شرايع الفقهاء ان يكون

مؤمننا

مؤمننا لا يستعمل الجبل الشيعي في موال الفقراء وقلا فانه بالقسم الذي به عند منع  
 عدم شمول العمومات والمطلقات لئلا في ذلك لوجه ولكن الاوجه فاذ يردتم ان المصنف  
 بل عدم الاشتراط في هذه الاية وبذلك لا بد في حيث يلهي المصنف في زيادة الجواب  
 المفروض في كلام المصنف فاما ما ذكره من ان شرط جواز اقراره بشرط الجب والفاقد  
 فانه لا بد ان يكون فيما نحن فيه من العلم في ان الشرط بنفسه زيادة فلا ينفك في الجا  
 بين ان شرط عقلا بجانب ما ذكره عقده معاوضه عما بنا او غير او ليس يكون لا يبعد  
 ان اشترط العقود خالصة عن المحللات او معها لا يبعد من ان يبايع شيئا الا بالوفاة  
 من ذلك ومنه عدم الرضا والعمومات فانه في ذلك مضافا الى ان المصنف في  
 على ان الفرض بشرط المعاملة بالمحليات وقد عقده في الوفاء بالاسرار في شرط  
 معاملة الاجبار والقرض في سواها لا تخفى فيه لا عقار وبناء الصفة ههنا وروى  
 وجماعة السوء ما امر غير هذا بالطلاق ابراع القينة في الجبل القرض حيث قال فيها بعد ان  
 ان يقرض غير ما على ان ياحذر في ما ذكره او على ان يبايعه في بيع او اخاء او غير هذا  
 انما الجاهل انهم نعم يستثنى من ذلك العقود الجاهلة فقط الحق في الربا ليسها  
 ثم بحث في بناء الفرض اسم والله الذي بين المتماثلين فذكر في هذا الزمان  
 في شرط البيع فان الثاني ليس بجارية في البيع دون الاول فانه قال في المقام والبيع  
 حيث يملك ما لا يملك من الجاهل ان يبايع ان يفتقر القاعد جواز البيع ان اشترط  
 في بيعه فرق بينهما وبين انهم من العيس وهو في العبد فامره اولى من ان يبايع في الزمان  
 وعقد البيع مع الله ان كان المصد على المقام جزم ببيع الرطب مثله والعبد لا يبايع  
 انما الرطب كان الربا في المحل مثله في المنفعة مع ان ما يربى يابون لا يفتقر الى الربا  
 فانه لا يباع من العبد فلا عيب الرطب لما اشترطت من ان يربى وان لم يربى لم يفتقر  
 في العلم فيما يربى في ما يفتقر فلو باع بغير العلم من الربا يابون في الربا  
 في بيع سمح ما يملك ثم وضع في المالك رتب الله في ما يربى مع ان الربا في ذلك

مع  
 رجب  
 في  
 شهر



















[illegible][illegible]



1890

لو اكتشف عن العرف هو همهم اعرف بما لا يغاثر بغيره ان العرف لا يصح بناوخي  
وهو غير بعيد عما مر به اقبه مما مر من الاحتجاب وربما ادعى ان الاجتماع منقول عليه  
ولا ينافي ذلك الصحيح المنقح لخصومه في الخطا فانما لا يابح حصوله بما دونها  
وتوقف الخطوط به غير المتأخرين لعدم ظهور السند لها عرفا والتبادر في التفرق  
الافراق العقد به ونحوه عدم حمل السلب في مقام التحقيق وان جاز توسعا  
ثوبل للتعليل للتعليل من زوال العدم بالانزاع اسبقا لانفراقه ولو خطوه  
لنبيها على الفرد الاخرى وان انك كان في المطالب فان الاصل عدم النقل  
وبينه على حديث الخطا حيث ان الخطا جمع خطوه واقله ثلاث وعقد  
فقد التفرق حدتها مما فاته فلا يهرب عليها الحكم بالانزاع في الواحد  
وهم لا يقولون به والصحيح المنطوق على التعليل بالرضاء لا سيما ان الخطوط  
فلا يخطى ما فاته والمراد بالخطوط الخطوط المتناهية في الزمان فيصرف اليها التعليل  
ثم علم ان المراد بالافراق ما ذكر في الروايات ولاحظ ان افراق الخارج  
بعد العقد والافتراق عليه خصوص التماسين وهو بطلان المراد بالتفرق تفرق  
الملك لا بقاءه فلو بناها على جميعها او مستقيمين واقلها ما شاد صفة تفرق  
الاجزاء فحصلت فزجة عظم مع بقاء راسها على حالها فاختار باق ولو قرب  
احدهما من صاحبه بمقدار بعد الاخر فبعد المسافة تاخر فحصل بعد تفرق  
ولا تفرق ذلك ولو تفرق بعد القول في العقد ثم جعلا قبل انما حكا بهم تفرق  
على شكل ولو كان وكلا في الاجباب والقبول وبعد بقاء الاجباب تفرق لما ملك  
القبول حصل به بالمالك ولو كانت بينهما خاصية وقت العقد فزجة ما هما  
من بعد تفرق احدهما عن احدى وجه البعد لا الذي هو ان التفرق في تفرق  
تفرق حصل التفرق ولو استطاع مكان العقد لخصومه في التفرق فحصل  
فدلهما بعد انما الى بعض المسافة دون الاخر حصل لا تفرق ولو كان خطا







لوجود الدليل في الأول دون الثاني مع ان الاصل الاستصحاب لا يثبت في  
 شئ الثاني فتم والجواب على احد الامرين من البقاء في المجلس في الفرق في وجه خارج  
 على الفرض على امسك ولو كرس احدهما على المفارقة فان كرس الآخر على المقابلة  
 في اختيار ان تكونها مكرهان ولا احتمال بقاءهما وانما هما مكرهان بقاءا جبارا للكون  
 دون الباقي وكذا لو كرس احدهما فمفارقة الآخر اختيار او مبني الوجود على ان شرط الزوم  
 ثفرهما المستند اختيارهما او اختيار احدهما مطلق وفي حق المختار خلاصه ومثله لا  
 وهو الاقوى ان الباد من النص بالمفهوم من القليل بالرفقانهما في التخيير  
 الاجزاء المقبول واذن الشك في السقوط يقتضي البقاء امسك الاصل وهو اختيار  
 والتخيير والتخيير وكثير القواعد والشك ههنا وفيه ما هو كذلك في الامور التي لا يتصور  
 ومثل عند الثالث محتمل الثاني وهو مطلق واحتمل في هذا العلم للعدم  
 في غير ما ينافي بالتحصيل في ذاته بعد رد مبني بعض سقوط البقاء من معانها  
 المفارقة باختبار احدهما وعدم توقف الاختلاف على ترسيمها ومقتضى القاعدة استقراء  
 بالفرق عند استثنى بالاصل ولا اصل لزوم العقد والمقليل بالبيان ضعف  
 ما سبق ودر بقاء هذا في الخلاف برباطات شئ بالامر ثم اعطى البيت البيه انجيل فاما  
 منى على الفرض الشك وقد يوجب التحصيل بان مفارقة المختار امانة لا لزوم العقد  
 فيسقط بقاءه وارتبى الامر في بعض الاختيار فاختار احد في الامتناع وسكت الآخر  
 فان قيل ان التبان فقط وضعف بمجاورة الملامه شئ على ان شئ الاختلاف منها  
 ذلك لانه لا يقبل البعض بخلاف الاول او منه <sup>تفصيل</sup> فلو جرد عن غير ذلك فمفارقة  
 المجلس فادام الامر ههنا لا يصدق شئ مما فلا يسقط اختيار ان في هذا الخلاف  
 فقط خلافا للقي في الخبر ووجه الفرق بينه وبين الثاني ان المجلس هنا مبني على  
 الثاني دون الاول فانه انما اجوب بمفارقة المجلس وعدم الاختيار معها فيسقط  
 حكمها الثاني فيكون ما اوله في المجلس مختار بينهما وفي نظر الجواب في الاختيار

البقاء المنوع في الاختيار وفي الاصل في المسئلة على جبار الاول وان على  
 وانما البقاء الباقي الى الموثر ومثله وان الاختلاف في شئ او على فعل على جبار  
 الاول وان لا يثبت الباقي في سقوط السقوط المفارقة وعلى القول بالبقاء ولا  
 ويثبت الاختلاف في السقوط اختيار لانه لم يقبل شيئا وان قلنا بعد مبني الاختلاف  
 والعدم ليس محتمل فتم وان قلنا انه محتمل فقط لانه فان قلنا وان جبره  
 الامم الشريعة لا يبنى على التوقيف على علمه وفي شئ بعض وجه هذه  
 المسئلة في الحق والى هذا اختيار بعد زوال الاثر من المتابعين ووجوبها  
 على الفرض او على الشئ مطلق او محذور وبجلس الزوال وجوب فذهب في احد  
 فوبى في الخبر يكره الى الاول انصارا فيما خالف اصل الزوم على المبني وذهب  
 الشيخ في الثاني الثالث واليه ذهب الشارع ما ههنا وما لا اليه ليس وفيه ان المراد بالمجلس  
 في هذا المقام مكان البيع لا مقام المجلس <sup>مفارقة</sup> فلهذا المجلس دليل عليه فاما  
 ان يجعل على الفور او على التراضي غير محذور وبالمجلس المذكور في الاستصحاب  
 وقد جاب ما نسلا لم يكن هذا الاختلاف في شئ كما شرع بالمجلس باق في حيز  
 في الاول وهو المجلس العقد <sup>مفارقة</sup> في شئ في شئ العقد مفارقة وعدم مبني في اجزاء  
 فلو صدر على المجلس ما بعد زوال الاثر اختلفت ما فيها في اجزاء العقود والمسمى  
 والعقد وغير ذلك ام لا علم احدهما فما احتاج به او مبني فيهما بالمجلس للمسمى  
 عند زوال الاثر فان فارقتان لم بعد الامر فقط جبارا وان لم يفارقة في اختيار  
 في الامر فمجلس لا يبنى على مجلس العلم في غير المسمى وفيما على مجلس في قول  
 الاول او يبنى فيهما على مجلس العلم وصلة في اجزاء واثبت في احداهما جبر  
 ومفارقة او غيرهما في الفروع في ذلك وفيها في هذا الاختلاف في الاجزاء  
 مطبق في الثاني والثاني عليه الاول وان جبارا في مجلس مع وجوب على اثرات  
 هذا في اجزاء والثاني لا يثبت على مطلوبه في شئ على ما في قول الشيخ



المخلاف لاجتماع عليه وان اجاب بالفسخ سقاً اطلق المحقق وقال انفسه  
العقد اقول انفسه لا معنى فاجاب بالفسخ ففسد العقد الحق المنقول  
التي لا الفسخ الحق بنفسه لم يفسخ على كماله وان اجاب بالعدم فهو اولى بعد  
الانفساخ السكوت تميم ذكر جماعة من الاصحاب سقطوا اخرون هذا الخيار غير نافذ  
المع الاول بيع ما ينطق على الشيء فانه لا خيار له فيه ولا يبيع ما في ذمته وعاقبه  
الزمه وكثير القواعد والعقود لا تشارك في ذلك في ملك الشيء بنفس العقد ففسد  
بمجرد الملك والعقد لا يقع مني ولا يعود رفاق في العقد فمن ينشئ في الرجا  
ونساء انهم اذا ملكوا انفسهم انفسهم اذا ملكوا عتق عتقوا وانفسهم وانفسهم القبا  
في الملك وحقيقة الشيء وقرب مجازة بينه وبين خياره ان اخرب الخيارات في  
بطلانها ولا يرد وعقلها الخيار نعم ثبت على القول بانفسه البيع بعد ذلك  
منه ومنه المبدأ ان مني دليل العتق والخيار يعود من بعد انفسه انفسه  
انفسهم الملك على انفسهم او قلنا بانفسه زمانه لم يفسد الخيار من انفسه  
القاعدة ودليل العتق أقوى من وجوب اوله ان العتق عدم سبقي على العتق  
ويخرج با دني وجوبه وانما ان انفسه انفسه هذا المورد من انفسه خياره وانفسه  
يظهر من انفسه انفسه مع من انفسه في انفسه عدم الخلاف فيه بين الاصحاب ولا  
اقل انفسه فيما بينهم مع انفسه تقدير ثلثي الدليلين يرجع الاصل وهو  
العقد فلا يفسد القول بالجمع بين الدليلين بناء على انفسه عدم وجوب  
العتق مني ولا عدم جواز عود المحور فان انفسه انفسه انفسه انفسه  
في انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
في القيمة دون العود بها به محققين وثني بلاها مقلدات انفسه انفسه انفسه  
منه ما يبيع ونفسه حقه من انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
بمنفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه

لكن التلف الحق ما لو فسد الدليل المحقق فلا انفسه انفسه انفسه انفسه  
يريد ذلك وعلى منفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
ان جواز انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
الما والمصحف والمسلم واما انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
في انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
ذلك انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
والجواز من انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
العقود ذلك للتفصيل بالرضا المنفرد في العتق انفسه انفسه انفسه انفسه  
هذا الخيار بالانفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
لكل انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
منفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
في انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
التفصيل وانفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
نفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
بمنفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
سواء انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
بالانفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
المسلم على انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
على انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
منفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
الانفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه  
نفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه



النفس بالبقاء مع النفس وتعليلهم السقوط به في غير بدالاته على الرضا  
 والعلة مشتركة فيشترط العلول فالعصر على البعض ولا تضاد قصور في الصفا  
 وإمكان على الظاهر من الفقه في الحكم وسيجي تمام الكلام في النفس ان شاء الله  
 باختار الثاني خيار الحيوان والمراد كل ذي عقل صغير انما هو الوصف الذي يرد  
 الفرد ونحوه العقل والعقل فقولها على اشكال او كبر يسا معناه ابرار وخيار  
 وان خرج من الماء واسقطنا امكان البقاء لا مكان عودة انما يعبر فيه فلو تركه  
 اشترى على يده حتى فان فلا ضمان على البائع انما هو غير ضمان سلعنا انما  
 او جزءا على اشكال فاجتمع الميعين من هذه شرائس على القول بخوان فيه فلا  
 خيار فيه على الاقوى مستقر مجموع وغيره من هذه وفي غير المستقر وحيث ان بالنظر في  
 البيع وعدمه اثبتت الخلل وقد انظر الى انه لا فائدة فيه فاشبهه ببيع المتبرع  
 لا يكون الموت باختيار حصول القابلة فيه واوشع ووديع وعله فلو فرض انه  
 لا قابلية فيه فساد لم يكن فساد البيع من جهة عدم استيفاء المبيع بل احد الوجهين  
 ملك امكان الخيار للموت منوع لانما انما خيار المشتري المستقر على الموت ولو اريد البيع  
 باء تاخره من قال بايضا كما هو القاعدة في خيار الحيوان والاقوى اثبتت الموت  
 الدالة على ثبوت هذا الخيار في كل حيوان فليكن غير مستقر مع العلم بان  
 لا ينبغي تلازم ايام ويا معهما من التملك والموت فيكون انما القول بان مقامه  
 انما انما لا ينفك من موت وبالثبوت الى الغاية <sup>في كل حيوان</sup> او سطحا فان لم يذبح  
 في وقتها او في وقتها المذكور اسمك والموت في وقتها المذكور في وقتها المذكور  
 الحيوان مبيعاً مستقلاً او متضمناً الى غيره وما يقال ان بيعت عدد ثياب على ثياب  
 او اصل فغاية فيه على المتيقن من ان يرب من الداخل والخارج خارج الوجه المذكور  
 نقد بثبوت خيار البيع فيه فخطو او منع فيه فاما ان يرب من الداخل او  
 فسخا في كل ما استقر له خياره فغيره بالتبعيض فان كان في بيعه المذكور

مسند

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱















او علم يقيد او لا مع شئ من جملة المعاني او بمنزلة او غير ذلك او اختيار مع التزم  
التوقيف كالتوقف جبالا نفس خمره فليكن هو او عطش او نجاة من خوف او عرق او نحو ذلك  
او المنع التوقيف كوضو الغلام واما ايضا كمال مع شئ منها وقد يكون من صناديق او غدا  
او نوم او سكر او غم او دعة او جوع او طفولة او نحو هذا وقد يكون من المأزق  
او من الغافلين لا لغيره واما معوق قد ينصرف بنفسه او بولي له او بغيره او بعض  
ما ذكرناه والمسئلة كثيرة في انما نشد في بطلان المقام فنقول كارب في سقوط انما  
بالسقط الفعل العربي كفعل الملائكة ونحوه لا على ما سألنا لانه في جمل الغيب لا يعمل  
وهو خلاف ما لا صاحب علم من غير ما بدلك او علمه عدمه او عدمه علمه لا يعلم  
شيئا من الغيب لا في علمه او لم يقيد او قيد من هو ان التوقيف بما انفصل منه  
او منفصل عنه او سفل اليه ووجهه من منفيها عدم الصحة فيما اذا كان التوقيف بنفسه  
في انفصاله من التوقيف الواحد لا يعمل له الصحة والعقد هكذا في التوقيف  
في الصلوات بنية التزم بوجهها من الصلوة ولا يترك لها في الصلوة وفيما انفصل عنها  
والصحة العقد المقارن للعقد والبقاء في باقي عليهما انما هو يحصل بهما  
ذاتي ما دفع ما قبل هو ان اول الصيغة صالحة في البيع وهو فاعل الملك او  
على الصيغة المتأخر في البيع بعد ذلك وهو دور المقيد ثم ان شرطه على وجود الجبل  
الظن العقار والاماع ملكه ويسقط بالسقط الفعل الظن بالسقط العقار والظن  
لان فيما انفصل عنه او سفل اليه ويجوز معناه ان لا يترك في بيعه التوقيف وغیره  
وغيره او سفل اليه في حق الوضو بالنيابة في القسم الذي لا يترك في البيع  
الملك من التوقيف الوضو قد صار للملك ان يبيع في بيعه او يترك في البيع  
ويصح البيع في المقتطع وفيه ان يفسد في الفعل المقارن او يفسد في الفعل  
هو ان يفسد في بيعه الملاك اليه قبل تمام الوضو اليه فلا يفسد الوضو في البيع  
والمسقط هذا القسم من الفعل لا يستلزم ان يفسد في الوضو لان قول طوثر

او كما ان ظهور الافعال بحجة سقوطها في النفي كقولك فعل مقام انية الشايع فيه ثم ان  
يظهر فيه فلم الفصل ما يقتضي استفاء المقامات الثلاثة وذلك لان هذه المقامات  
غير يتصور لامبيد ولم يبق مبداء دليل من نقلا او نقل انباء او غير بل بانشار ان  
المدار في المقام على الدلالة على الرضا بالعلم من شواوي روايات ناس اخبار  
منه وروى بعضها ان العرف على السبع اسفل وفي فكون الشرف من غير  
مصول العلم والحق منه بالرضا بالاسطورة لا مع السك مسقطا على وفوا اقبال  
يجري في جميع اخبارات ولا يخص بما ذكره الفقهاء مقام عليه الدلائل من غير  
العلم في ذلك ولا يخص الشرف ويظهر وجه كون ثلثه ذي اجزاء فيما انفصل منها  
منه اجزاء ويكون المدار على فهم الرضا بالعلم ما انفصل هذا مع حصول القطع من  
معاني قوي منه ان على عدم الاسقاط مانع حصول المعارض فان كان في الفصل  
العرفي فلا يجري تفصا قطعاً لان السقوط فري يبرموقوف على اسقاط وان  
كان بما عداه ونقصه الضابط الذي ذكره باصم السقوط حتى مع انك لتلك الاسقاط  
في الاول مع العلم بعدم الادارة لظاهر ما بالان في ذلك ان كان في الامتحان  
في الشرف المسقط مع الشرف على عدمه لا يثبت منه وهو في البيانات في اخبار  
المجوز ما جرى بها ينبغي الاقتصار في السقوط مع الشرف على عدمه سيما في مقتضى  
المجوز فان قام اجماع فيما عداه يتل به وكن في بيان الغيب لان في البيانات فيه  
ذلك ورجا ان يكون بعض الخبايا ان تعلم سقوطك الشرف من غير انما هو ان  
لا يضاف اليه تلك المعاني يعلم انما به ما يلقونه ما اقام اجماع ينسك بها  
ايها لا حيث يعلم عدم الرضا فعلا ونقد بل ولا اول مقتضى بخلافه ان في صفة  
تعمل بها كما في هذه الوجوه في الشرف يارح حال تحيية الرضا بالان ورجا في  
الوجه الثاني ان في الوجوه فيها وذلك اننا استبان ان العلم في قوله قد ان رضى منه  
بما في الشرف في ما نرى بان رضى من رضى على علمه ان الرضا بالان علمه في



















مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

[illegible]







[illegible]

فلم ادم

[illegible]



















































[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



















































فقد سمع بل يعجز  
عن ذلك و لا و لا  
فعلت في حرمي

الغفر

[illegible]



















الاول منصرف في كل وقت  
الاسفاحا خبا الجلس

三

1

25

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰















مفرض له بوجهين الوجه الاول وانما هو شئ يعلم من خارجي وغالب على الشرع ولا يستثنى  
 فيها الاستثناء في الحكم الذي هو الوجوب فكل ما في المعلوم من الاستثنائي من ايجاب العفو  
 في ايقاعات فوفقها على افعال خاصة وكيفيات خاصة لا يغير منها فيها  
 مع ان هذا لو كان مسلما لذكر بوجه في باب من ايجاب نعم بالسبب الى مثل النكاح  
 الميثاق ليس افعال خاصة وبنادي بافظ البيع والهبة وسبقة تاليان وغيرهما  
 بالو بنادي بالفعل كالمعطاة بل بالاباحة فيهم بعد ان يفي بالملك  
 بغيره بالشرع ورويت عليه كذا لانه لفظ يورث ذلك الفاعل لغيره لا لغيره  
 اسفل الحق فانه ينادى بكل لفظ فيها الشرع ومثله ان يورث لغيره في هذا  
 هو الوجه الثاني في صحة هذه الاقالات دون غيرها وليس كذلك في ذلك فان قوله  
 انهم لا المتألف العقيد فلو استثنى من ذلك القسم من الشرع ويطبق ما قام المالك على ذلك  
 كشرط الوفاء فيمن احدا بوجه وارث المنع وشرط الصدق وشرط الوفاء  
 به وشرط العمل بالحل والامتناع ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث  
 واستثنى بالادب في ضمان المبيع ومنها ما منها فان كان من المالك بشارع  
 من اعتبار المبيع مية وطلب خنزير بدم او مات خور وظروف ففرض ذهب او غيرها  
 او احوال كالكعب بقرار وغنا وعمل بالملامح وورثه المالك وبخوها تارة  
 فيه ما يخالف كتابه وكلامه ابيانه ووجهاتهم والله يقول جميع ما بين يدي  
 ما انما في الكتاب والسنة وحصر بعينه الخالف الكتاب والسنة في الخالف  
 العقد فقط لا وجه له ولا فرق في المنع من اشتراط ما خالف الكتاب والسنة  
 خالف عليها انما هما فانما يعرف بين ما كان الشرع واقعا ما كان مشروعية يا غي  
 عليه في باب ذلك العقد بالخصوص كاشترط ان لا يترى وجه لا يترى فان اترى  
 على الواحد من مسمى على الشرع بالخصوص بقوله نعم فانكروا طاب لكم ذلك  
 مشي وثلاث وما كان شرعيا بغيره كعدم الخراج الميز من بلد ما وعقد

من الشروط

من الشروط

من الشروط الخالف الكتاب والسنة في المنع مع ورود النص في الصحة  
 يجوز ان ناسعها ما علم من الشرع جواز المنع بالخصوص بالاشتراط الزيادة ان  
 انما يخرجها من بلد ما وفوق ذلك او المنع من اشترط ذلك لعدم المنع  
 عليها والشرعي ويخول ذلك وهذا البحث للعقبة فيه يتبين ان افعالها هو شرع  
 ورواها في غير موضع من جواز ومنه يتبين من شرط سببي في كلامه من قوله  
 هذا فنقول ان اصل ذلك انما هو اختياره فيكون شرطه انما عليه عدم جواز  
 بالاعتقال والقتل عموما او خصوصا ولا يترى ما احل على ما جاز به حلالا فاعلم انما  
 انما لم يصبه شرط بل ما كان حراما في نفسه من ذلك ومنه وقاد حلالا كذلك  
 وولاد ذلك كانت جميع الشروط في افعالها وحرمت حلالا فلا يغير ذلك  
 بما في ذلك فانه من حيث يتبين انما يقتضيه بالموافقة الكتابية شرعي  
 صحة الشرع انما انما لفته ما في حيث قال الامام فيها واسموا عند شرطهم  
 فيوافق لادانته روي ما الشك في ذلك في الشرع ويكون الخالف في الشرع  
 عند الصحة من قبله موافقا لغيره بقاء انما تنقيد من انما خالف كتاب  
 الله فان ذلك بغيره مع شك في الخالف يكون من الشك في مصدره الخاص  
 من في مفهومه ولو افاد من ضرورة لوقوعه فامتنع ان فيه منكره في وجه الخالف  
 لم يصر في مفهومه ولا لادانته من ضرورة لوقوعه فامتنع ان فيه منكره في وجه الخالف  
 تحت المخصص والمحملة فلا يخالف فيه ما علم من ضرورة لوقوعه فامتنع ان فيه منكره في وجه الخالف  
 واقباله جميع فيه في اصل الفضا فان المنع وشرطه من جهة  
 الشرعية لا يوجب شيئا فاعلم انما يقتضيه في عدمه الميزان في وجهه من وفاق  
 والسنة في تفسيره من ذلك في قوله نعم فانكروا طاب لكم ذلك  
 في الصحة ومع الشك فلا حكم ويبدو في الفضا قلت لا ريب ان ما في الرواية  
 مسوقا لبيان استثناء الشرع من جهة الكتاب والشرع انما في الرواية

من الشروط

لا يعمل نعم ولا من الخالف  
 المقام الاول لم يرد في باب  
 الشروط الخالف الكتاب  
 والسنة في هذا الطريق بل  
 لورود الدليل القاطع من  
 من الاجامات والروايات  
 او حيث يجمع الى بعض  
 ما تقدم من اقسام الشروط  
 والشرط الخالف الكتاب  
 والسنة مع











على ما عاين ذلك اطلاق كلامه المشتمل على الحكم من الشرط المشتمل على مقتضى به غرض ولا  
 ذلك ما تقدم عن شرط حيث قوي بكونه في مثل شرط ان لا ياتل اكرهه او لا يمس  
 من لا ينفقه الغرض المنفي بالنسبة اليها او ان ياتلها بها بالشرط فيرجع الى  
 والشاغل فلا ياتي حكمه اذ ان شرطه لا يتعلق به غرض من مقتضى مقتضى  
 الغير عن شرطه من شرطه من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 العقد او الشرط فانما ياتي في الاول وصح العقد الثاني ولا وجوبه بل مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ويرجع الى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 فلو ان والادب على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ومرت في الشرط الثاني من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 المقتضى في العقد فمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ومرت في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الشرط بعد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 فليست مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 او التخيير في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 بالشرط او العقد او التخيير في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

لا يجوز بيع بالخير  
 سائر العقود اللازمة  
 بالاصل او بالعارضة  
 بل وفي الجاهل

كما في الفروع

على ما عاين ذلك اطلاق كلامه المشتمل على الحكم من الشرط المشتمل على مقتضى به غرض ولا  
 ذلك ما تقدم عن شرط حيث قوي بكونه في مثل شرط ان لا ياتل اكرهه او لا يمس  
 من لا ينفقه الغرض المنفي بالنسبة اليها او ان ياتلها بها بالشرط فيرجع الى  
 والشاغل فلا ياتي حكمه اذ ان شرطه لا يتعلق به غرض من مقتضى مقتضى  
 الغير عن شرطه من شرطه من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 العقد او الشرط فانما ياتي في الاول وصح العقد الثاني ولا وجوبه بل مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ويرجع الى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 فلو ان والادب على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ومرت في الشرط الثاني من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 المقتضى في العقد فمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ومرت في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الشرط بعد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 فليست مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 او التخيير في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 بالشرط او العقد او التخيير في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما ياتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الوقفية

فتعبد

عبارة







محمود

اشترط ما العقد كانه تحقق كجزء من النجاة والقبول فهو باطل  
في الجواز والالتزام واشترط ان يكون جازما من غير عقد وقد عرفت عليه  
العقد والاعتناء به انما انما كان ملكا وبذلك من دفعه انما هو الجواز  
في الالتزام يجعل الالتزام جازما وانما انما القسم الاول خارج عن النجاة  
اريد به حصول الوفاء كانه لا يتحقق بغير العقد ولا كلام لثاني  
الشرط بعد وقوعه وان اريد بها المستمرة التي يقع عنها فاعلم في كل حال  
فان قلنا انما يميزه لنفسه بغيره لا شرعا لان شرطه لا دولة وموجب الوفاء بالشرع  
ويجب عليه ان لا يعزل نفسه من انما في نفسه فعل جازما وتسلط الوفاء على  
العقد وان قلنا انما لا ينفصل عنه لنفسه لان المصلحة على وقوعه فاعلم فيه  
وجوب الوفاء بالشرط وهو انما لا يتصور منه الشرع وقوعه فاعلم فيه  
هو العقد والاولى في انما انما الوكيل في انما في فعل جازما كان المولى  
انما في انما وان لم يزل بعد الوكيل عزله عنه لان انما في انما  
لذلك انما في انما في انما في الوفاء في انما في انما في انما  
من انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
فان يزل على انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
بغيره في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
مفصل في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
ولا كلام فيه وهو يرجع الى انما في انما في انما في انما في انما في انما  
تسمى وكذا الكلام في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
ما لم يكن عليه انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما  
عليه مع انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما



بعض

[illegible]

پیش



في ثبوت الخيار بعد العلم ان يكون مثل العقد او بعده قبل القبض لا يكون  
 عدم القبض شرطاً لثبوت الخيار ولنا ان شرط الخيار هو العلم بالقبض  
 المبيع قبل القبض لا كى استفاضة بمرور لم يتغير المسمى والاخبر بظن الشارع وقول  
 الملم على هذه الصورة ولعل من ان شرط العقد شرط وجود او باعنا ظاهراً  
 ثم يخرج الظاهر ان الملم لم يثبت له الخيار فلهذا لم يرد في الشارع على ما قلنا ثم انه لا خلاف  
 الصريح ان الخيار لا يفسخ قبل القبض بعد ذلك لا وجهاً اقواهما لعدم واختار  
 ان ذلك لان القبض كل ما لا يقطع المسلم فيه فجاز ثم ان الخيار لا يفسخ قبل القبض  
 على خلاف القاعدة فيقتضيه على المتيقن والظن بثبوت العقد لا يوجب  
 في غير الخيار وقد علم وجهه تقدمه وتعد تسليم بعض المبيع موجباً لثبوت  
 تسليمه وهذا الرجوع يثبت بمجمله لان فوات القبض يفسد العقد على المبيع قبل القبض  
 فيكون مغنياً على البائع ويضعف بان لا يشترط قبضه مطلقاً بل قبضه  
 الرائد وهذا يقتضيه العقد بلا ممانعة العيب وهو هنا متفق وقد استظهر  
 الاستصحاب ان الوعد بالمبيع قبل القبض صدم التمام البائع بالاجرة عن مدة النصيب  
 لو سفل البائع في التسليم لم يفسد اجرة مدة الشئ الا حيث يكون الحبس وقفاً  
 في المحقق ان خلافه ان حوز الحبس غير سقوط حق المستفاد ولا يترتب من ثبوت الاول  
 الثاني قال الملم الثالث مخرجاً بتجديد الصفقة كما لو اشترى سلعين فاشترى  
 الكلام في هذا الخيار لا كلام كالعلم في جباية الشركة من المدة فلهذا هو على صفات  
 التبعض ليقعاً كان او على ما تحقق الاثر وعقد فلو كان في التبعض نفع لم يثبت  
 جباية المدة الاولى ومقتضى انحصار الجباية لغير المخرج في هذا المقام فثبت  
 الثاني ولا بعد الاول كما تقدم في الشركة لان التبعض في حيث هو موزع يشمل الجباية  
 فان ثبت عليه نفع في جباية الشركة او ثبت هذا الخيار موثوقاً به جواز التبعض  
 للمعقود عليه في الجملة فلو لم يجمع التبعض مطلقاً لم يتحقق هذا الخيار والظن ان التبعض

خيار تبعض الصفقة

للمعقود عليه

للمعقود عليه وفي القاعدة ان الاستصحاب الشرعي لا يستلزم العقلية فان  
 قابلاً لا يفرق قابل اثبت في المقابل دون غيره ولتحقق الوفاء بقبض العقد المتكامل  
 الممكن والظن عدم اشتراط صحة اجراء المعقود عليه بعضها ببعض كما يقتضيه بطلان  
 العقد بطلان العلم نعم حيث يعلم ارادة الهيئة الاجتماعية من خارج او يجرى بالاشهاد  
 ونفقت بعد الجباية فيقول بالفتا في الجميع وقد يفرق في ذلك بين صورتين العلم  
 بفوات الجباية وعدم نفوق العقد فيه وصورة الجهل بان الشرط في الثاني انما يسلط  
 على الخيار فقط فيكون الخيار في غير وجهين جهة التبعض جهة الاشتراط وفي  
 الاول فيفسد به العقد في جميع الاقسام يرجع الى الصفقة كالشرط القاسم للمعقود  
 ووجه ادعاء هذا المفهوم ان الخيار لا يتجزأ القول في ذلك بالصفقة في صورتين على ان  
 هذا الشرط الى الصفقة مطلقاً وفواتها لا يفسد بالفتا انما يسلط مع الجهل على الخيار  
 وربما ظهر هذا من بعض كلامهم في كل الفرق على هذا بين وبين الشرط القاسم  
 في القول بفساد العقد به والاقوى الاول لقوات العقد ونتيجة العقد  
 للفتى ودعوى ان الظن في السلقة الواحدة ارادة الهيئة الاجتماعية ثم لا  
 يعلم العلم بهذا قبل الملم ثبوت الخيار على السلعتين تنوع وقصر الملم الخيار  
 على السلعتين على سبيل المثال والتمثيل بالفرق والظن او باعنا بفوات الخيار  
 في السلقة الواحدة تحت خيار الشركة وفلان استلزام الخيار لا ثباته في امثلية  
 الخيار في جهتين ونتيجة المعقود للمعقود لا ينافي ما ذكرنا فاننا نقصد الضمني كلياً  
 والاول الى الخيار غير ضار مع حصول العلم بالافتا وحيث كان التبعض على وفق  
 القاعدة فلا يفرق احوال في غير وفي الخيار المشرى عليه بين ان يكون في الشئ او في  
 الشئ وفي المبيع او في غير من المعقود في السلقة الواحدة او المتعددة والظن انه لو ثبت  
 به للتعبد بالاجام المنقول الموقوف لشهرة المحصل والمنقول لفتك بالنسبة الى افراد  
 المبيع لعموم دليله وينتفع لما طينته بين الشئ على ان الظاهر بين المبيع وغيره المعقود



في وجهتهم المظن لو فرضناه على المقامات الخاصة المذكورة على ما بالبرهان لا  
 عليها بل مخصوص لم يشتر فيهم ان هذا اختيارا ثانيا لا يثبت للتشريع مع جعله في  
 العلم ولا يثبت للبايع مظن لا من جهة مقتله ولا بعد فتوته لم يصح جعله او دعوا  
 لا بيان عندهم كما اختلف بعضهم ولا قوى خلافا وهو بالنسبة الى القوم والاشي  
 لا سبق قال المظن الرابع عشر حينا للمفلس تبعد هذا اختيارا في محله مع كونه  
 الامتناع والنصوص والالتزام عليه ولا شروط مستعدة واكملتم مشككتي بخفي في محله محله  
 انتم وهذا هو على العوز او التي في فيه الوجهان الا انما

في المقام

وقد عرفت الرابع من هذا ومثله عنهم الرابع

وفاء التركة بالندين وقيل مظن

وسبجي في محله انتم قال المظن

الفصل الثاني في الاحكام

ثم الكتاب على يد اقل الناس

على اربعة اشياء في هذا المقصود

في اربعة نيات في شهادتي

المذكور في ستة الف وثمانين

اربعة اشياء

من بعد هذا

والصدق على

ما جرها

ف

ف

ف

ف



ان کرمی نه ملار با نوطا لیر داد  
در هم فاطمه بنت امجد و مراد

کتاب پشانه  
فالشکرة الهیات و معارف اسلامی مشقه

۸۸



